جريمة الرشوة الدولية – تحليل اقتصادى

اعداد
أشرف محمد السيد عابدين
تحت اشراف
أ.د/ احمد جمال الدين موسى

التحليل الاقتصادي للرشوة على المستوى الدولي

إن التحليل الاقتصادي لظاهرة الرشوة يجب أن يتضمن أسباب هـذه الظاهرة ومقاومتها على المستوى الدولي وسوف نستعرض في هـذا البحـث أسباب وطرق مقاومة الظاهرة دوليا وذلك من خلال دراسـة دور كـل مـن الشركات عابرة الجنسية والمنظمات الدولية الحكومية مثل منظمـة التعـاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمـة الدول الأمريكية أو منظمات غير حكومية مثل منظمة الشفافية الدولية في منع ومقاومة الرشوة على المستوى الدولي وتوضيح لأهمية دور كل منهـا فـي مقاومة الرشوة على المستوي الدولي وكذلك اتفاقية الامم المتحـدة لمقاومـة الفساد بإعتبارها أهم ثمار التعاون الدولي لمقاومة ظاهرة الفساد على المستوي الدولي .

المبحث الأول
دور الشركات عابرة الجنسية

إن من أهم الأسباب الدولية لظاهر الرشوة هو تغلغل نشاط الشركات الدولية عابرة الجنسية في الحياة الاقتصادية لكافة دول العالم[١] حيث إنه في مطلع الألفية الجديدة كان ما يقرب من ٦٥٠٠٠ شركة عابرة الجنسيات على النطاق العالمي قد بلغت مبيعاتها زهاء ٥,٥ تريليون دولار تتحكم تقريباً في ثلث الأصول الإنتاجية في العالم بأكمله ،كما أن التجارة البينية فيما بين وحدات فرعية تابعة لهذه الشركات تتراوح ما بين ٣٠-٤٠% من مجموع التجارة العالمية .

وإن المبيعات التي تقوم بها هذه الشركات في الوقت الحالي أكبر بكثير من حجم الصادرات العالمية [٢]

---

(١) يشير تعبير " الشركات الدولية عابرة الجنسية " إلى أي كيان اقتصادي يعمل في أكثر من بلد واحد أو إلى مجموعة كيانات اقتصادية تعمل في بلدين أو أكثر، أياً كان الشكل القانوني الذي تتخذه سواء في موطنها أو في البلد الذي تمارس فيه نشاطها وسواء نُظر إليها منفردة أو مجتمعة وهي شركات دولية لأنها تتخذ محموعة كبيرة من الدول اسواقاً ومجالاً لأنشطتها ، وهي عابرة للجنسيات او متعددة الجنسيات لأن رأسمالها من جنسيات مختلفة من ناحية ومن ناحية أخري تعمل هذه المؤسسات بقوميات وابعاد مختلفة لدي العديد من الدول ، انظر في ذلك ....(القواعد المتعلقة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان) ، وثيقة الأمم المتحدة E/CN.٤/Sub.٢/٢٠٠٣/١٢/Rev.٢. ،اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الجلسة الثانية والعشرين المعقودة في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ص ٣.

(٢)تقرير الأونكتاد ٢٠٠٢ صـ ١٣١ .

وسوف نقوم بدراسة دور الشركات عابرة الجنسية في ظاهرة الرشوة الدولية من خلال استعراضنا لدور الشركات عابرة الجنسية والشركات الأمريكية الكبرى في انتشار ظاهرة الرشوة والفساد حتى وصول حكومة الولايات المتحدة إلى قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (القانون الأمريكي لمكافحة الرشوة والفساد)، وسوف نستعرض نموذج آخر لظاهرة الرشوة في الشركات عابرة الجنسية في قارة أخرى هي قارة أفريقيا من خلال دراسة قضايا الرشوة في جنوب أفريقيا بالنسبة للشركات عابرة الجنسية من خلال ثلاث قضايا تم كشفها حديثاً، ثم نقوم بدراسة الدور الذي تستطيع الشركات عابرة الجنسية القيام به في مكافحة الرشوة، وذلك من خلال محورين،

أولهما: صعوبة السيطرة على الفساد والرشوة بالنسبة للشركات عابرة الجنسية،

وثانيهما: تدابير مقاومة الفساد بالنسبة للشركات عابرة القارات، وذلك من خلال تناول دور كل من القطاع الخاص والحكومات والسياسات الحكومية في دعم برامج الشركات لمكافحة الرشوة، وكذلك دور وكالات التمويل الدولية ودور وسائل الإعلام والصحافة في مقاومة هذه الظاهرة .

إن الكثير من البلدان التي تتسامح مع الممارسات الفاسدة إلى حد السماح مثلاً بخصم الرشاوى المدفوعة في خارج البلاد من ضريبة الشركات تفعل ذلك بافتراض أن النشاط غير المشروع المقصود سيحدث في مكان آخر بعيداً عنها ، بيد أنه لا يوجد مكان آخر بعيد في الاقتصاد الدولي المتكامل . فالجدر التي تحيط بالأسواق الوطنية آخذه في التداعي ، والفصل ما بين الاقتصاديات والسياسات الدولية والمحلية آخذ في الزوال بسرعة ومفهوم المنتج الوطني والشركات الوطنية ذاتها ، بل والأسواق الوطنية لا وجود لها.

ومن غير المعقول أن يتوقع أحد_ مع وجود جزء متزايد من الاقتصاد العالمي في أيدي شركات عالمية_ أن لا يكون هناك تغلغل في ممارسة

الشركات وثقافتها وأخلاقياتها في كافة الأسواق فإذا ما أفلحت تلك الأمور في الخارج فما الذي يمنع من تجربتها في الوطن .

المطلب الأول : دور الشركات عابرة الجنسيات في انتشار ظاهرة الرشوة والفساد الاقتصادي

سوف نقوم بدراسة دور الشركات عابرة الجنسية في انتشار ظاهرة الرشوة و الفساد الاقتصادي من خلال دراسة دور الشركات الأمريكية الدولية في انتشار ظاهرة الرشوة و الفساد حتى الوصول إلى القانون الأمريكي لمكافحة الفساد، و كذلك دراسة قضايا الفساد و الرشوة بالنسبة للشركات عابرة الجنسية.

أولاً : دور الشركات الأمريكية الدولية في انتشار ظاهرة الرشوة والفساد حتى الوصول إلى قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة (القانون الأمريكي لمكافحة الفساد) .

لقد كانت فضيحة ووتر جيت الأمريكية في أوائل السبعينات هي أول دور يطفو للشركات العالمية على الساحة في مجال الفساد والرشاوى ، حينما كشفت جلسات الاستماع التي عقدها الكونجرس الأمريكي عن سلسلة من الممارسات الفاسدة التي قامت بها الشركات الأمريكية الدولية بما في ذلك المدفوعات غير القانونية لحملة نيكسون الانتخابية (التي غسلت من خلال المصارف الأجنبية) والرشاوى التي دفعتها شركات أمريكية لمسئولين عموميين أجانب في واحدة من أكثر حالات الرشوة خذياً .

وقد أسفر فضح قيام شركة لوكهيد بتقديم ٢٥ مليون دولار من المدفوعات غير القانونية إلى مسئولين يابانيين (لكفالة بيع طائراتها من طراز ترايستارل – ١٠١١) عن استقالة رئيس الوزراء الياباني كاكوي تاناكا وإدانته جنائياً ، وأصدر كونجرس الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ بدافع من روح الإصلاح التي أعقبت عصر ووتر جيت قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة .

ويضم القانون على النحو المعدل به في عام ١٩٨٨ حكمين أولين :

يجرم الحكم الأول تقديم مدفوعات معينة إلى المسئولين الحكوميين في الخارج .

يشترط الحكم الثاني إجراء محاسبة دقيقة لجميع المعاملات وإنشاء نظام للمراقبة الداخلية مع القيام بتدقيق دوري للحسابات.[١]

أي أن الشركات عابرة الجنسية هي التي دفعت الحكومة الأمريكية إلى وضع أول قانون لمحاربة الرشاوى والفساد .

ومنذ أن أصدر الكونجرس قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة عام ١٩٧٧ ظلت الدول الأوروبية والأسيوية قانعة بصفة عامة بأن تنظر إلى القانون الأمريكي على أنه مجرد تعبير فريد آخر عن النزعة التطهيرية الأمريكية والولع بالوعظ على الصعيد الدولي .

ورغم وجاهة القانون الامريكى لمكافحة الفساد والقواعد التى حاولوا تطبيقها على مدار سنوات من قيام قانون الممارسات الاجنبية الفاسدة الامريكى عام ١٩٧٧ إلا أن ذلك لا يمنع من وجود تجاوزات من رجال أعمال أمريكين وشركات أمريكية على الصعيد الدولى، حيث إنه حكم على رجل الأعمال الأمريكى في مجال النفط أوسكار وايات من تكساس بالسجن لمدة عام ويوم واحد لتآمره في فضيحة النفط مقابل الغذاء ليصبح أبرز شخصية تسجن بسب الفساد فى البرنامج الذى كانت تديره الامم المتحدة، ويهدف إلى شراء النفط من العراق في عهد صدام حسين، وهوالبرنامج الذى وضعته الامم المتحدة لمساعدة العراق على بيع النفط لشراء احتياجات إنسانية في ظل عقوبات الامم المتحدة .

غير أن تحقيقاً أجراه رئيس مجلس الاحتياط الاتحادى السابق فولكر بتكليف من الامم المتحدة برهن على أن البرنامج أسىء استخدامه في فساد من قبل ٢٢٠٠ شركة فى ٦٦ دولة دفعت ١،٨مليار دولار من الرشى للمسئولين

---

(١) فرانك فوجل " من منظور عرض الرشوة الدولية " مقال منشور بمجلة التمويل و التنمية عدد يونيو ١٩٩٨ ص ٢٦.

العراقيين للفوز بعقود توريد وكانت أغلب هذه الشركات أمريكية ومـــن دول أوربا [١] .

وقد استمرت البلدان الصناعية في السماح لشركاتها بتقديم الرشـــاوى في الخارج وخصم تلك الرشاوى من أوعيتها الضريبية .

ولم تكن الحكومات الأوروبية وغيرها من الحكومات سعيدة فقط بجني المكاسب التنافسية غير المتوقعة من جراء وضع (الكشاف الوحـــداني) الـــذي اتخذته أمريكا، بل استفادت أيضاً بزيادة أرباحهـــا بـــصفتها القـــوة الوحيـــدة اقتصاديا و سياسيا في العالم. فلا يحاسب إلا من ترى الولايات المتحدة أنـــه مخالف للقوانين الأمريكية لتفردها على مستوى العالم.

وهذا الوضع يعني أن معيار الرشوة قـــد طبقـــت علـــى الـــشركات الأمريكية فقط دون الأوروبية من وجهة نظر الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة، فاستفادت الشركات الأوروبية من عدم قيام الشركات الأمريكية بتقديم الرشوة مما أدى لزيادة أرباحها على حساب الشركات الأمريكية التي لا تستطيع تقديم الرشوة لتسهيل معاملاتها .

ولكن هذا ليس حقيقياً إذ إنه رغم وجود القانون الامريكـــى لمكافحـــة الفساد والرشوة إلا أن الكثير من الشركات الامريكية الكبرى تتورط في رشوة المسئولين بالدول الاجنبية للحصول على الصفقات وإبرام التعاقدات .

وتشير الدلائل المرسلة إلى أن بعض السفارات الأوربية كانت تعمـــل حتى على تسهيل تلك الرشاوى في العواصم الأجنبية طالما كـــان ذلـــك فـــي مصلحة بلادها، حيث سنوضح أهم قواعد القانون الأمريكي لمكافحة الفـــساد والرشوة .

---

[١] كريستين كيرنى مقال لوكالة رويترز للانباء منشور على موقع www. Arabic .msn com. بتاريخ ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٧

وقد صدر هذا القانون عام ١٩٧٧ عقب فضيحة ووتر جيت السياسية وثبوت تورط الشركات الكبرى الأمريكية في الفساد، وقد تم تعديله عام ١٩٨٨. وهذا القانون به أحكام مناهضة للرشوة مفصلة ومستفيضة : إذ تحظر على الأمريكيين أفراد أو شركات أن يقوموا بدفع أو عرض دفع أو يعدوا بدفع أموال لمسئولين حكوميين أجانب من أجل التأثير على أي إجراء حكومي أو حمل للمسئولين على التصرف أو عدم التصرف بشكل يخل بواجباتهم القانونية أو حمل المسئولين على استخدام نفوذهم لدى الحكومة للحصول على نشاط أعمال .

ويعرض القانون (على النحو المعدل به عام ١٩٨٨) المديرين الأمريكيين للمحاكمة والغرامة واحتمال دخول السجن، إذا ما ثبت أنهم على علم بفعل غير قانوني وأظهروا استخفافاً مقصوداً أو تجاهلاً متعمداً لاحتمال وقوع مخالفة .

وينص القانون على ثلاثة استثناءات هي[١] :

(أ) مدفوعات التسهيل أو التعجيل المقدمة إلى صغار المسئولين وتسمى "مدفوعات التليين " لكفالة أداء الإجراءات الحكومية الروتينية .

(ب) إذا كانت المدفوعات قانونية بموجب القوانين واللوائح المكتوبة في البلد المضيف

(ج) إذا كانت المدفوعات تعتبر مصروفات حسنة النية .

ومن الجلي أن الحكم الأخير يفتح نوعاً من الثغرات فقد نقل عن أحد مسئولي الولايات المتحدة مثلاً إعرابه عن دهشته للأهمية المتنامية لديزني لاند كموقع تدريب دولي

فلم يصدر في أي بلد صناعي آخر أو ينفذ أية قواعد تنظيمية مماثلة له ولو بأقل القليل وليس من المستغرب أن يظل القانون على مدار العقدين الماضيين

---

(١) Cheryl WG and Daniel K., P . ٩٨.

مصدر حنق وقضية خلافية بالنسبة للكثيرين في مجتمع دوائر الأعمال الأمريكية على وجه الخصوص بعد أن أصبح نشاط الأعمال الخارجي يمثل حصة متزايدة من إيرادات الشركات الأمريكية .

وتتكرر الشكوى بانتظام من أن الجهود الأمريكية المبذولة للقيام بدور الكشاف الوحداني وضعت الشركات الأمريكية في وضع يضر بمصالحها بشكل وخيم بالمقارنة مع الشركات الأجنبية، ويعتبر مصطلح الكشاف الوحدانى الذى ظهر للوجود في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم اقتصاديا و سياسيا بعد انهيار دول الكتلة الشرقية و الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠ فأصبحت الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة في العالم واضعة القوانين التى يتم تطبيقها على كافة دول العالم .

فهل أضر القانون بيوت الأعمال الأمريكية في الخارج ؟

تشير الدلائل إجمالاً إلى أن الشركات الأمريكية دفعت ثمن فرض الفضيلة بشكل قانوني رغم أن مدى الخسائر لا يزال غير واضح، ويقدر تقرير صادر عن وزارة التجارة الأمريكية في عام ١٩٩٦ بمساعدة وكالة المخابرات الأمريكية أن الشركات الأمريكية خسرت ما قيمته ١١ مليار دولار من نشاط الأعمال على مدار السنتين السابقتين لمنافسين دفعوا رشاوى . وهذا التحليل لازال محظوراً نشره .

وفي نفس الحين لا تزال الدراسات المنهجية المنشورة في الأدبيات العلنية قليلة وغير متوافرة .

وتبين دراسة أجراها مكتب المحاسبة العمومية في عام ١٩٨١ على ٢٥٠ شركة أن أقل من واحد منها في المائة أبلغ عن تكبد خسائر جسيمة نتيجة للقانون، بيد أن ما يقرب من ثلثها أبلغ عن وجود تأثير سلبي للقانون على نشاطها الدولي ، وارتأي أكثر من ٦٠ % منها أن القانون أثر على مقدرة الشركات الأمريكية على التنافس في الخارج .

ووجدت دراستان أخريان أجريتا في أواخر الثمانينات آثاراً سلبية_ نوعاً ما_ للقانون، وإن تكن قد ظهرت بنسبة ضعيفة على الصادرات ، فقد تبين لبيك وماهر وتشوجيل أن القانون أثر سلباً على صادرات الولايات المتحدة إلى بلدان من خارج أمريكا اللاتينية لديها استعداد لانتشار الرشوة .

ووجد برا ساد الذي أجرى استقصاء بالبريد شمل ٣٣٦ مشتغلاً بالتصدير أن [١]:

٣٠% منهم ذكروا أن القانون لم يكن له سوى تأثير قليل الشأن على نشاطهم .

في حين لاحظ ١٤% منهم انخفاضاً كبيراً جداً في نشاط أعمالهم .

وارتأى زهاء نصف من أجابوا على الاستقصاء أن أعمالهم التصديرية انخفضت شيئاً ما أو بشكل معتدل نتيجة لهذا القانون.

ورغم أن عدداً من المسئولين التنفيذيين الأمريكيين اشتكوا من القانون، فقد كانت هناك أيضاً أصوات في دوائر الأعمال تقف على الجانب الآخر من القضية، وعلى سبيل المثال فإن جيمس وكينيار المدير العام السابق لشركة تكساكو حاج بأن القانون يفيد الشركات الأمريكية فعلاً عن طريق إبعاد الشركات بشكل وقائي عن التعرض للتكاليف والتعقيدات الأخلاقية التي تنطوي عليها الرشوة .

كما نقل عن جاك ويلش المدير العام لشركة جنرال إليكتريك قوله بأن الشركات الأمريكية تستطيع أن تكسب بدون تقديم رشاوى. ويحاج ويلش بأنه لابد للشركة من أن تكون مورداً منخفض التكلفة عن غيرها ، ولكن الذي يحدث أنك تستطيع أن تكسب في جميع الأحوال تقريباً لو كان لديك الجودة

---

(١) Parasad , Jyotin OP , Cit , P. ١٨٥.

والسعر المناسب والتكنولوجيا، ولن يستطيع أحد حينئذ أن ينافسك فيتفوق عليك .

وقد وضعت شركة جنرال الكتريك وفقاً لما يقوله مسئول بوزارة الخارجية أجرى أحد المؤلفين مقابلة شخصية معه ما يعتبره المسئولون الأمريكيون مرونة أخلاقية نموذجية للشركات تستهدف إبعاد الشركة تماماً عن التعرض لإنتهاك هذا القانون.

ورغم أن الامتثال للقانون لم يكن كاملاً ، فإن الأدلة المتوافرة تشير إلى أن معظم الشركات الأمريكية تذعن للقانون – رغم أن ما نقل مؤخراً عن التحقيقات الاتحادية التي أجريت مع شركات أي . بي . إم و بوينج بموجب القانون تشير إلى أن آثار ضغوط المنافسة الدولية قد بدأت في الظهور ، وقد فصلت الشركة مؤخراً أحد كبار مسئولي الشركة الأرجنتينية التابعة لها بعد أن اتهمها المسئولون الأرجنتينيون بدفع ٦ ملايين من الدولارات في صورة رشاوي . وفي نفس الوقت يقال أن الشركة الكندية التابعة لبوينج دفعت رشوة مقدراها مليون دولار لمسئول في جزر الباهاما في صفقة لبيع طائرات إلى هذا البلد [١] .

ومهما تكن شتى آراء القيادات التنفيذية للشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات بشأن القانون، فإنهم أجمعوا تقريباً على الإعراب عن رغبتهم في وجود مجال عادل للمنافسة ، وعلى حث الحكومة الأمريكية مراراً على اتخاذ إجراءات لتدويل محظورات القانون أو إقناع الدول الأخرى باتباع قوانين مماثلة .

---

(١) مقال منشورة في جريدة واشنطن بوست ٧ مارس ١٩٩٦ " أي بي إم تفصل ثلاثة مسئولين أرجنتينيين وسط تحقيقات بشأن عقد مصرفي " ومقال آخر منشور في وول ستريت ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

وقد أمعن الكونجرس التفكير في رغبات مجتمع الشركات الأمريكية في غضون قيامه بتعديل القانون في عام ١٩٨٨. وترمي المذكرة التفسيرية الملحقة بالقانون الشامل للتجارة والمنافسة بالدرجة الأولى إلى توضيح أوجه الغموض في قانون ١٩٧٧ الأصلي .

فرض حظر على الرشاوى، وهو الأصل التشريعي الفعلي للمحادثات التي أدت إلى توصية عام ١٩٩٤[٢] .

وقد اتجهت أوروبا ذات الاتجاه نحو اصدار قانون لمحاربة الرشوة عام ١٩٩٩ من خلال اتفاقية مكافحة الرشوة في الاتحاد الأوروبى في نفس العام.

ثانياً: قضايا الفساد والرشوة في جنوب إفريقيا بالنسبة للشركات عابرة الجنسية

خلال (عام ٢٠٠١) أحالت حكومة جنوب أفريقيا إلى الجهات المختصة بالرقابة والتحقيق ثلاث قضايا منها اتهامات بالفساد والعمولات والرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.

القضية الأولى : خاصة بهيئة رصيد الطاقة المركزية والمخزون الاستراتيجي البترولي .

القضية الثانية : خاصة بصفقة شراء أسلحة متقدمة .

القضية الثالثة : خاصة بإرساء التعاقد على شبكة التليفون المحمول على كورنسورتيوم برأسمال سعودي أمريكي .

وهذه أول حالات فساد تظهر منذ تولى المؤتمر الوطني الأفريقي السلطة في عام ١٩٩٤ تثور فيها اتهامات ضد كبار المسئولين في الدولة بتلقي رشاوى وعمولات ، كما أن حكومة جنوب أفريقيا قد أنشأت عدداً متنوعاً من الأجهزة والوكالات واللجان التي تعمل ضد ممارسة الفساد

---

[٢] شيفيت ١٩٩٥ ص ٢٩٠ وما بعدها

ومنحتها بحكم القانون سلطات كاملة للتحقيق وإلغاء التعاقدات والإجراءات واسترداد أموال الدولة في حالة الفساد .

ومن ناحية ثانية فقد سبق أن استضافت حكومة جنوب إفريقيا لأول مرة في القارة الأفريقية عام ١٩٩٩ المؤتمر العالمي لمنظمة الشفافية وشارك في الاجتماع رؤساء دول أفريقية ورؤساء مؤسسات مالية عالمية و برامج للأمم المتحدة وكان انعقاد المؤتمر تحت شعار [النزاهة الكاملة في الألفية الجديدة] .

وفي تلك المناسبة أعلنت الحكومة عن رغبتها في التوقيع على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية لمكافحة الفساد التي دخلت حيز التنفيذ في فبراير ١٩٩٩ . [١]

وفيما يلي سوف نستعرض هذه القضايا والتي ثارت في دولة جنوب أفريقيا :-

(ا) قضية المخزون الاستراتيجي البترولي لجنوب أفريقيا وبيعه لشركة ترافيجورا العالمية:

في شهر يناير ٢٠٠١ بدأ التحقيق في مكتب الادعاء العام في موضوع صفقة بترولية سرية كلفت الدولة خسارة أكثر من ثلاثة ملايين دولار والأطراف المتهمة هي :

أولاً : شركة بترول ترافيجورا ومقرها لندن ولها فرع برأسمال مشترك في جنوب أفريقيا يُسمى هاي بيم تريدج انترناشيونال .

---

(١) عبد الملك عوده ، قضايا الفساد في جنوب افريقيا ، مقال منشور في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/١١/٧ ، ص ١٢ .

ثانياً : بعض كبار المسئولين في هيئة رصيد الطاقة المركزية والمخزون الاستراتيجي البترولي . وفي شهر فبراير الماضي هاجمت فرق التحقيق مكاتب موظفي الهيئة الحكومية ومنازلهم، بمن فيهم رئيس الهيئة الحكومية. والاتهام هو: أن الرئيس وكبار المديرين قد وافقوا على عقد يجيز للشركة وفرعها بالتصرف في المخزون الاستراتيجي. وهذا المخزون موجود منذ أيام النظام العنصري السابق في مخازن سرية تحت الأرض قريباً من جوهانسبرج وفي خليج سال دانها قريب من كيب تاون وهو يقدر بملايين البراميل من الزيت الخام . (١)

وقد تم التعاقد بدون علم وزير الطاقة والمعادن الذي يعطيه القانون سلطة الموافقة والتوقيع النهائي على العقد ، كما أن العقد الذي تم التفاوض بشأنه لم يُطرح في مناقصة علنية مفتوحة .

وبمقتضى هذه الإجراءات دفعت الشركة رشاوى لرئيسة الهيئة والمديرين مع وعد بدفع باقي العمولات في شهر مايو الماضي . وقرر الوزير عزل رئيس الهيئة وحل مجلس الإدارة وإيقاف التعاقد حتى اختتام التحقيقات القانونية ، ولكن الشركة تقول أن العقد سليم من الوجهة القانونية .

(ب) قضية صفقة الأسلحة المشتراة من الدول الأوربية لصالح دولة جنوب إفريقيا

وفي عام ١٩٩٩ وقعت الحكومة لشراء صفقة أسلحة من الأنواع المتقدمة من دول أوروبية هي بريطانيا وإيطاليا وألمانيا والسويد ، وكانت خطة الحكومة هي أن عقد الشراء هو جزء من مشروع كبير لاجتذاب استثمارات أجنبية جديدة في قطاعات الصناعة والتشغيل والتصدير وأن عائد هذه الاستثمارات ومبيعات الإنتاج داخلياً وخارجياً هو الذي سوف يغطي قيمة صفقة السلاح ويتبقى بعد ذلك مبالغ تدخل ميزانية الدولة .

---

(١) عبد الملك عودة ، المقال السابق مباشرة .

وكانت قيمة العقد عند التوقيع بالعملة الوطنية هي ٢٩ مليار راند حوالي (٣،٧ مليار دولار أمريكي) ، ولكن في عام ٢٠٠٠ كشفت وسائل الإعلام عن أن قيمة العقد قد ارتفعت إلى ٤٣ مليار راند (حوالي ٥،٤ مليار دولار). وتتوقع دراسات اقتصادية متخصصة أن قيمة العقد سوف ترتفع بالعملة الوطنية خلال هذا العام والعام القادم إلى ٥٠ مليار راند . وبدأ الحديث في الصحافة والبرلمان عن :-

لماذا التسليح الجديد وما هي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الدولة من الجوار والعالم المعاصر ؟

لماذا قفزت قيمة الصفقة إلى هذا المستوى المرتفع ؟

أين ذهبت أو أنفقت القيمة المضافة إلى العقد الأصلي ؟ وهل دفعت عمولات ورشاوى لجهات حكومية وحزبية ؟

هل أعضاء من الحزب الحاكم متورطون في موضوع الفساد ، أم أن المبالغ التي دفعتها الشركات كرشاوى ذهبت إلى خزينة الحزب الحاكم ؟

هل لصفقة الأسلحة اتصال أو ارتباط غير معلن بصفقة غواصات ألمانية وبصفقة شبكة التليفون المحمول التي حصلت عليها شركة كورنستيوم السعودية الأمريكية ؟

هل تم تنفيذ مشروعات الخطة التي أعلنت عنها الحكومة لجذب الاستثمارات الجديدة ؟

ما هي نتائج الاستثمارات في ميادين إنشاء وظائف جديدة وعقد صفقات تصدير جديدة ؟

(ج) قضية الشبكة الثالثة للهاتف المحمول :

وقد بدأ الحديث عنها بعد إرساء التعاقد مع الكونسورتيوم بشأن الشبكة الثالثة للتليفون المحمول، وذلك لأن الشركات الأخرى التي تنافست في تقديم العطاءات تقدمت بشكوى قانونية. الأمر الذي دعا الحكومة

إلى القيام بمراجعة قانونية لنصوص التعاقد مع الكونسورتيوم، ولكن الصحف في جنوب إفريقيا تقول إن هذه القضية لها ارتباط بصفقة الأسلحة التي يجرى حولها التحقيق . ووجه الارتباط هو أن حكومة جنوب إفريقيا كانت تتفاوض مع المملكة العربية السعودية حول بيع صفقة أسلحة من إنتاج جنوب إفريقيا إلى المملكة، وأن قيمة هذه الصفقة لو تمت لبلغت قيمتها حوالي ١٠ مليارات راند (حوالي ١،٤ مليار دولار أمريكي) ، ولم يحدث توقيع عقد نهائي للصفقة

ويقال في الصحافة إن الوسيط في صفقة السلاح كان بنك البركة السعودي وإن أرقاماً كبيرة قد وردت في الصحافة على أنها عمولات إذا تمت الصفقة ويقال أيضاً إن عزوف المملكة عن التعاقد رغم زيارة رئيس جنوب إفريقيا لها سببه ،هو أن جهات أمريكية وحكومية وشركات ومؤسسات بنكية تدخلت لصالح شراء السلاح الأمريكي؛ ولهذا حدثت محاولات لترطيب الأجواء وتهدئة الأطراف السعودية والأمريكية ذات العلاقة بالموضوع، وتم إرساء التعاقد الخاص بشبكة التليفون المحمول على الكونسورتيوم السعودي الأمريكي . (١)

القوانين الخاصة بمكافحة الفساد في جنوب إفريقيا :

إن ما قامت به حكومة جنوب إفريقيا هو تشكيل هيئة تحقيق مشتركة تتمتع بسلطات قانونية كاملة وهي المراجع العام ، والمدعي العام ، والمحامي العام ، ومكتب فحص قضايا الجرائم الاقتصادية الخطيرة ، وتنضم إليهم لجنة القاضي هيث – وهي اللجنة التي أنشأها سابقاً الرئيس نيلسون مانديلا – وكان قد أنشأ اللجنة بقانون يعطيها سلطات في موضوعات الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد على مستوى حكومات الأقاليم والحكم المحلي ، ولها

(١) مقال د/ عبد الملك عودة، مرجع سابق

اختصاصات التحقيق والملاحقة وإبطال التعاقدات والإجراءات واسترداد أموال الدولة في حالة ثبوت الفساد .

وهكذا نرى أن الشركات الكبرى عابرة الجنسية لها دور في نشر الرشوة والفساد والمحسوبية في أجهزة الدولة سواء في دولة كبرة كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية أو في دولة كجنوب أفريقيا، وهكذا نجد أن الفساد مشكلة عالمية إذ إنه يبتلى كافة أنواع الاقتصاديات سواء الصناعية المتقدمة أو النامية أو السوقية أو الاقتصادية التي تتحكم فيها الحكومات، فهو يستطيع عن طريق الشركات عابرة الجنسية الوصول إلى كافة النظم الاقتصادية سواء المتقدمة أو النامية ولكنه يعتبر من أمراض العالم النامي بالدرجة الأولى ولابد لنا أن ندرك أن المنافع التي تعود على المشتركين في الفساد كثيراً ما تكون هائلة، ومن أمثلتها :-

إذ يستطيع المسئولون الفاسدون أن يجمعوا عن طريق الارتشاء أموالاً أضخم بكثير مما يجمعونه بالتزام الأمانة .

وبالنسبة للشركات الفاسدة يعتبر دفع الرشاوى طريقة فعالة للفوز بطلبيات .

وتوافر الرشوة طريقة للتغلب على المنافسين الذين قد تكون لديهم تكنولوجيا أفضل أو تكاليف أقل، ويمكن إدماج تكاليف الرشاوى في أسعار البيع في كثير من الأحيان.

ويمكن معالجة الرشاوى كنفقات أعمال قابلة للخصم من الضرائب في بلدان منشأ الكثير من الشركات متعددة الجنسية .

والضرر الذي يحدثه الفساد يؤذي الآخرين وليس الأطراف الفاسدة .

وبالنسبة لخطر التعرض للضبط فهو منخفض في المعتاد، فالرشاوى تدفع في السر دائماً وعادةً ما تُوجه من خلال وسيط .

ونادراً ما تقوم الحكومات التي يأخذ قادتها رشاوى كبيرة بمحاكمة دافعي الرشاوى لعدة أسباب مثل قوة نفوذ المسئولين من خلال أحزابهم السياسية وسيطرتهم على الحياة السياسية للبلاد أو هروبهم للخارج قبل محاكمتهم .

وتتغافل بلدان منشأ الشركات التي تدفع رشاوى عما تفعله شركاتهم في الخارج . (١)

وتعتبر الولايات المتحدة وحدها هي التي تجرم في الوقت الراهن رشوة المسئولين الأجانب

وكثيراً ما تودع الرشاوى في دول لديها قوانين لسرية المصاريف. والملاحظ أن النظم القانونية السائدة ليست مهيأة للتعامل مع عالم اقتصادي تقوم فيه شركة من البلد

(أ) برشوة مسئول من البلد (ب) باستخدام العميل من البلد (ج) وتودع الأموال في مصرف البلد (د) ..... .

(١) Parasad , Jyotin OP , Cit , P. ١٧٩.

المطلب الثاني : دور الشركات عابرة الجنسية في مكافحة الرشوة

إن العولمة والتجارة الإلكترونية صارت هي المفاهيم السائدة في قطاع التمويل الدولي فالنظام المالي الدولي يتكون اليوم من مئات الآلاف من شاشات الكمبيوتر المرتبطة بالأقمار الصناعية في شبكة اتصال فوري مع بعضها البعض، وهي على اتصال أوثق ببعضها مما هو قائم بين منصات البيع في سوق قروية ، والحجم الذي يتدفق عبر هذه الشبكة مما لا يمكن أن تدركه العقول تقريباً – مما يزيد إلى حد كبير عن تريليون دولار يومياً في معاملات الصرف الأجنبي وحدها، وفي الأغلبية الكبرى من الحالات يتمثل العمل الجسماني الوحيد المطلوب لتحويل الأموال في مجرد دقة على لوحة المفاتيح أو نقرة على الفأرة . وتدور الأموال حول الكرة الأرضية بسرعة الضوء بالمعنى الحرفي للعبارة . فما إن تدخل الأموال إلى النظام فإنه يمكن صرفها في لحظات لأي عدد من المواقع المترامية الأطراف فإن مسئولي اتخاذ القوانين مضطرون اليوم إلى البحث عن الأموال القذرة الطافية على سطح محيط من المدفوعات المشروعة وهي مهمة مضنية في أحسن الأحوال (١)

والتطورات التي ظهرت بوادرها في الأفق تهدد بتفاقم المشكلة، فثمة عدد من الشركات التي تعمل اليوم جاهده على استحداث نقود الكترونية يمكن استخدامها في ذلك العدد المتنامي من المعاملات التجارية التي تجرى على شبكة الإنترنت .

وستجمع النقود الإلكترونية ، مهما كان الشكل الذي ستتخذه بين صفات النقود الحاضرة، وهي القبول العالمي وعدم الحاجة إلى عمليات

---

(١) مقال منشور بمجلة تايم بعنوان سيل من الدولارات القذرة ، العدد الصادر في ١٩٨٩/١٢/١٨.

مراجعة لاحقة واضحة وبين سهولة التحويل الإلكتروني. [٢] إن التقدم الإلكترونى يجعل عملية شراء مسئول حكومي بواسطة الشركات الكبرى تصبح مجرد صفقة أخرى تتم على الانترنت ، وكل ذلك يؤدي إلى صعوبة السيطرة على الفساد والرشوة بالنسبة للشركات عابرة الجنسية ، وذلك لأن المنافع التي ستعود على الشركة أكبر بكثير من اتباعها لقواعد الشفافية والنزاهة ، وذلك على الرغم من أن التسامح مع الرشوة الأجنبية له آثار جانبية على المناخ الأخلاقي في الشركة، فحتى عندما لا تعتبر رشوة المسئولين الأجانب جريمة في بلد منشأ الشركة، فإنها تعتبر جريمة في البلد الذي يرشى فيه المسئولين، ولذلك فإنه يتعين إبقاء الرشوة في طي الكتمان، ولابد من اللجوء إلى حيل خفيه لتجنب الافتضاح، مثل أموال الرشوة الغير مدونة في السجلات ، والقيود الدفترية المستترة .

وتتطلب الرشوة اللجوء إلى جميع أنواع التنازلات الأخلاقية والخدع . فمن في إدارة الشركة سيشارك في عملية صنع القرار، ومن يستبعد من معرفة الحقيقة وما مقدار المعلومات التي ستبلغ لكبار الموظفين ولمحامي الشركة ، ومحاسبيها ، ولمراجعي الحسابات الخارجيين ، وحيث إنه عادة ما يجري الالتفاف حول ضوابط الشركات العادية فمن المحتمل حدوث سلبيات مثل تغيير وجهة الأموال عن طريق وسيط أو عن طريق موظفي الشركة ذاتها، كل ذلك يجعل هناك صعوبة كبيرة في السيطرة على الفساد والرشوة بالنسبة للشركات عابرة الجنسية، ولكن ذلك لا يمنع من وجود تدابير مقاومة للفساد بالنسبة للشركات التي تختار طريق النزاهة ، وذلك من خلال قيام التعاون بينهما وبين كل من القطاع الخاص والحكومات ودعمها لبرامج مكافحة الرشوة، وكذلك دور وكالات التمويل الدولية من خلال تفعيل مدونات

---

(٢) POST, DAVID : ١٩٩٥ P (١١) .(March) P. ١١٦.

سلوك الشركات على المستوى الدولي، وكذلك دور جمعيات الأعمـــال ودور وسائل الإعلام والصحافة.

وسوف نقوم بدراسة دور الشركات عابرة الجنسية من خلال النقاط الأساسية التالية :

أولاً : صعوبة السيطرة على الفساد والرشوة بالنسبة للشركات عابرة الجنسية .

ثانياً : تدابير مقاومة الفساد بالنسبة للشركات عابرة الجنسية .

(أ) دور القطاع الخاص في مقاومة الرشوة بالنسبة للشركات عابرة الجنسية.

(ب) دور الحكومات والسياسات الحكوميـــة في دعـــم برامـــج الشركات لمكافحـــة الرشـــوة.

(ج) دور وكالات التمويل الدولية في مكافحة الرشوة بتسريع اعتماد مدونات سلوك الشركات.

(د) دور جمعيات الأعمال في مقاومة ظاهرة الرشوة.

(هـــ) دور وسائل الإعلام والصحافة .

أولاً : صعوبة السيطرة على الفساد والرشوة بالنسبة للشركات عابرة الجنسية

يجب لكي نتمكن من تقييم دور الشركات في مكافحة الفساد أن ننظـــر في صعوبة السيطرة عليه إذ إنه مشكلة عالمية ويكون أكثر تعقيـــداً بالنـــسبة للشركات عابرة الجنسية .

فالمنافع التي تعود على المشتركين في الرشوة كثيراً ما تكون هائلة إذ يستطيع المسئولون الفاسدون أن يجمعوا عن طريق الارتشاء أموالاً أضـــخم بكثير مما يجمعونه عن طريق التزامهم بالأمانة . وبالنسبة للشركات الفاســـدة

يعتبر دفع الرشاوى طريقة فعالة للفوز بطلبيات . وتـــوفر الرشـــوة طريقـــة للتغلب على المنافسين الذين قد تكون لديهم تكنولوجيا أفضل أو تكاليف أقل .

ويتم إدماج تكاليف الرشاوى في أسعار البيع في كثير من الأحيـــان ، كذلك يمكن معالجة الرشاوى كنفقات أعمال قابلة للخصم من الـــضرائب فـــي بلدان المنشأ للكثير من الشركات متعددة الجنسيات . والضرر الـــذي يحدثـــه الفساد الذي يؤذي الآخرين وليس الأطراف الفاسدة فتكون عملية ضبط واقعة رشوة تضر بالمجتمع أكثر ما تضر بدافع الرشوة وهو الشركة التـــي تنهـــي أعمالها بفضل الرشوة وكل ما تحتاجه هو مسئول لا توجد عنده نزاهة .

ومن المبادئ السائدة عند هذه الشركات أن تخليص مـــصالحها فـــي البلدان التي تعمل بها يكون بكل وسيلة ممكنة . فنكون أمام جريمة صعبة فلا توجد أي حلول بسيطة للمشكلة لأن المسئول متلقي الرشوة دائماً يكون في بلده فوق المساءلة نتيجة لمركزه الكبير أو موقعه الهام.[١]

ويكون كل غرض الشركات الكبرى هو إنهاء مصالحها ، وذلـــك لأن كل ما سوف تقوم بدفعه من رشاوى سوف تستطيع تعويـــضه مـــرة أخـــرى وتحقق مكاسب أكبر، وذلك بأن تعوض خسارتها في زيادة ســـعر الـــسلعة أو بحساب ضرائب تكون غير قانونية يقوم محاسبو الشركات الكبرى بإضـــافتها كنفقات أعمال قابلة للخصم من الضرائب في بلد المنشأ .

---

[١] كميبرلى أن اليوت الفساد والاقتصاد العالمى ترجمة محمد جمال أمام مركز الاهرام للترجمة والنشر طبعة سنة ٢٠٠٠ ص ٧٥

ثانياً : تدابير مقاومة الفساد بالنسبة للشركات عابرة الجنسية

ويكون أعمال هذه التدابير بمهاجمة الرشوة من جانبي الطلب والعرض على حد سواء وذلك بواسطة تعاون عدة جهات : مثل مبادرات القطاع الخاص عن طريق قواعد عامة مجردة مثل مدونات سلوك الشركات ومراجعة أوضاع الوسطاء . ومن جانب آخر عمليات إصلاح القطاع العام مثل وضع قواعد أكثر شفافية للتوريدات ، وتفكيك القيود التنظيمية ، والخصخصة ، وبإنفاذ أفضل القوانين القائمة التي تحظر رشوة المسئولين المحليين ، وبإصدار قوانين جديدة تحظر رشوة المسئولين الحكوميين ، وإنهاء إمكانية خصم الرشاوى من الضرائب ، وبقواعد أكثر صرامة للتدقيق المحاسبي والمحاسبة عن أوضاع الشركات ، وبإدخال تغييرات في قوانين سرية المصارف وبتوفير سبل وصول أسهل إلى المعلومات الحكومية وحرية أكبر في نقد المسئولين الأجانب وبوضع تعريف أوضح لقواعد تضارب المصالح وللمبادئ اللأخلاقية .[1]

ويبدو أن كل هذه الأعمال صعبة التحقيق أو بعيدة المنال، ولكن يبدو أن هذه الإصلاحات المختلفة تعزز بعضها البعض . فعندما يتم تنفيذ العديد من الإصلاحات فهي تحدث آثار متضافرة تعمل بسرعة على تحسين الظروف حتى في المجتمعات التي يكون الفساد فيها متغلغلاً .

ونحن نرى أن تنفيذ جدول أعمال شامل للإصلاح يتطلب قيام تحالف عريض يضم الحكومات الوطنية والشركات ومؤسسات دولية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة دول أوروبا ووكالات التنمية الدولية، مثل البنك الدولي كما يجب الحصول على دعم جمعيات الأعمال، وكذلك على تأييد الجمعيات المدنية ووسائط الإعلام

---

[1] كمبرلي ان اليوت المرجع السابق ص ٨٥

كالصحافة والتي يكون لها دور كبير في نشر قضايا الرشوة والفساد وتوعية المواطنين بمخاطر الفساد وأثره السيئ على التنمية وخاصة في الدول النامية، ويكون ذلك بمساعدة الصحفيين الشرفاء الذين يبرزون الحقائق فقط ويقومون بتوعية المواطنين بمخاطر الفساد والرشوة وكذلك تنهض لوسائط الإعلام الأخرى مثل التليفزيون والإذاعة بدور كبير في عدم إظهار شخصية المرتشين والمنحرفين، وقد تضخمت ثرواتهم وأصبحوا من الشخصيات البارزة في المجتمع مما يشجع على انتشار الرشوة والفساد على وسائل الإعلام توضيح دور الشركات التي أخذت طريقة النزاهة في معاملتها لتشجيع جميع الشركات على اتخاذ الطريق السليم والبعد عن الرشوة والفساد .

(أ) دور القطاع الخاص في مقاومة الرشوة بالنسبة للشركات عابرة الجنسية :

ويكون ذلك عن طريق وضع قواعد خاصة، مثل مدونات سلوك الشركات وهى (ميثاق أخلاقي لسلوك الشركات ابتكرته بعض الشركات الأمريكية كوثائق خاصة بها لمقاومة الفساد والرشوة)، وقد ثار الخلاف بشأن قيمة هذه المدونات وفعاليتها في مجتمع الأعمال، حيث يرى الكثيرون في مجتمع الأعمال أن التنظيم الذاتي هو الحل الصحيح، وأنه مفضل على قواعد التنظيم الحكومي، ويصوره المعارضون لهذا النظام كدجل وأن الإجراءات الحكومية وحدها هي التي يتوقع منها أن تكبح جماح الفساد، ومن أهم الوسائل التي يلجأ إليها القطاع الخاص للالتزام بمكافحة الرشوة هو مراجعة أوضاع الوسطاء، وسوف نلقي الضوء على معيار تريس للتعامل التجاري مع الوسطاء على الصعيد الدولي، وسوف نبدأ بدراسة :

[١] مقومات السلوك الفعالة للشركات

إن مناهضة رشوة الشركات الكبرى تحتاج إلى الكثير من الخطوات فلا يمكن الوصول إليها من خلال إجراء واحد فهي تحتاج إلى استراتيجية فعاله تقوم حول تجنب فعل الرشوة نفسه وعدم الاحتجاج بالتنوع الثقافي كسبب للرشوة في بلدان معينة مثل البلدان النامية. وتنشأ الحاجة حول من يتحمل اللوم عن الفساد من اعتقادين متنافرين ففي أحدهما ، يكون العالم النامي بريئاً ونقياً حتى تجلب الشركات المتعددة الجنسية الرشوة إلى المجتمع والثاني يرى الشركات التي كانت نزيهة فيما قبل تستسلم لابتزاز من قبل مسئولين في العالم النامي يتعيشون على الرشوة . غير أن الجدل حول ما إذا كان الابتزاز يسبق الرشوة أم العكس بالعكس يتجاهل ما هو واضح أمام الجميع ، فالرشوة مثل أي ممارسة محرمة أخرى يقوم بها بالغان راضيان ، فما لم يكن كلا الطرفين راغبين في الرشوة فإن الفعل لا يتم. فثمة ما يكفي من الإثم الذي يمكن توزيعه في جميع الاتجاهات وليس في مثل هذه المعادلة الصعبة إهدار للوقت فقط، بل يكون هناك مردود عكسي كبير إذ يتم استقطاب أراء ومواقف الكثيرين بالرشوة، ويصبح من المستحيل تكوين توافق آراء حول الاقتراحات المتعلقة بالإصلاح ، كما حدث للأمم المتحدة عندما حاولت أن تعالج الفساد والرشوة في الدول النامية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات .[١]

والخطأ الثاني: هو محاولة تبرير الرشوة بالتنوع الثقافي وذلك من خلال رأي بعض المدافعين عن الوضع الراهن بأن خطر الرشوة الأجنبية مجهود لفرض معايير أخلاقية غريبة على بلدان ذات ثقافات وتقاليد مختلفة، غير أن ذلك مجرد حجة لمواصلة الفساد يطرحها المستفيدون منه، فلا يوجد

---

[١] فرانك فوجل المرجع السابق ص ٢٨

بلد في العالم تعتبر الرشوة فيه مقبولة من الناحية القانونية أو الأخلاقية، فلابد من دفع الرشوة سراً في كل مكان ، ويستقيل المسئول الحكومي في حالة اكتشاف الرشوة مصحوباً بالخزي والعار .

ومن الواضح أن الرشوة تنتهك المعايير الأخلاقية في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية بمثل ما تفعله في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية .

والخط الفاصل بين الرشوة والهدية يصعب رسمه إلى حد ما، فمستوى قبول الهدايا يتفاوت من بلد إلى آخر، ففي الولايات المتحدة مثلاً لم يعد بوسع مسئولي البنتاجون أن يقبلوا أى هدايا حتى نتائج الجيب الرخيصة من المتعاقدين، بيد أن الجنرال أولوسيجون أو باسونجو رئيس جمهورية نيجيريا السابق ورئيس المجلس الاستشاري لمنظمة الشفافية الدولية يشير إلى التمييز بين الهدايا والرشاوى بمعيار يسهل إدراكه، فالهدية يمكن قبولها علانية، أما الرشوة فيتعين كتمانها في السر.[٢] كل هذه الخلافات حول تحديد مفهوم الرشوة وصورتها وقيمتها والتفرقة بينها وبين الهدية، وخاصة رشوة المسئولين في الدول من خلال الشركات عابرة الجنسية، وذلك من خلال دراسة قواعد السلوك الجديدة الخاصة بغرفة التجارة الدولية حتى الوصول إلى مدونات سلوك الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية .

(١) قواعد السلوك الجديدة الخاصة بغرفة التجارة الدولية :

أصدرت غرفة التجارة الدولية في عام ١٩٧٧ تقريراً بعنوان [الابتزاز والرشوة في معاملات دوائر الأعمال] وكان هذا نتاج عمل لجنة يرأسها اللورد شوكروس النائب العام السابق لبريطانيا والمدعي العام في

---

(٢) أولوسيجون أو باسانجو عرض مقدم في الاجتماع السنوي لمنظمة الشفافية الدولية ، كيتو ، أكوادور ، ٢٧ فبراير ١٩٩٤ – أوراق منظمة الشفافية الدولية . مقال منشور على موقع المنظمة على الشبكة الدولية للانترنت www.Transparency.com

محاكمات نورمبرج بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان لويد كتلر ممثلاً للولايات المتحدة في اللجنة. ودعا التقرير إلى القيام بإجراءات على ثلاثة مستويات،هى: معاهدة دولية تضعها الأمم المتحدة ،وا قتراحات بشأن الإجراءات التي تتخذها الحكومة الوطنية ، وقواعد للسلوك تستخدم كأساس للتنظيم الذاتي للشركات . ويحدد التقرير جدول أعمال طموح لا يزال معظمه وثيق الصلة وذا أهمية كبرى بعد مرور عقدين على اقتراحه .

ويعتبر تقرير عام ١٩٧٧ أكثر المشاريع طموحاً لمقاومة الرشوة والفساد ، فقد وصل إلى حد اقتراح فرقة بحث للنظر في المزاعم المتعلقة بالإخلال بقواعد السلوك، وقد أثارت الكثير من الجدل في وقتها، ولم تنشأ الفرقة بتاتاً وقد نقص الاهتمام عموماً بالفساد في الثمانينات ثم عاد وظهر من جديد برنامج غرفة التجارة الدولية ، والتي أنشأت عام ١٩٩٤ في مواجهة موجة من فضائح الرشاوى في التسعينات، وتحولت بؤرة الإجراءات الدولية من الأمم المتحدة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحثت غرفة التجارة الدولية جميع الحكومات على أن تنفذ فوراً توصيات المنظمة الصادرة في مايو ١٩٩٤ بشأن اتخاذ خطوات لمكافحة الفساد الدولي [١].

وتطالب غرفة التجارة الدولية بإجراءات أكثر شفافية للتوريدات الحكومية بما في ذلك الإفصاح عن المبالغ المدفوعة للوكلاء ، وتوصى الغرفة بأن يُطلب من المتقدمين بعطاءات بشأن العقود الحكومية بأن يقدموا تعهدات بالامتناع عن تقديم الرشاوى ، وبأن يمتثلوا لمدونات سلوك الشركات التي تحظر الرشوة .

كما قد توسع حظر الرشوة بحيث لا تمنع الإتاوات، فقد أثم أيضاً الأساليب الأخرى مثل التعاقدات من الباطن واتفاقات الخدمات الاستشارية، كما واستحدث قيد على المدفوعات المقدمة للوكلاء .

---

[١] Mody – Stuart, George : ١٩٩٤ p. ١٣٠.

وقد أنشأت غرفة التجارية الدولية لجنة دائمة للتشجيع على استخدام قواعد السلوك على نطاق واسع وتحفيز التعاون فيم بين الحكومات وبيوت الأعمال العالمية. وتعمل اللجنة مع اللجان الوطنية التابعة للغرفة في ٦٢ بلد لتشجيع شركاتها على اتباع قواعد السلوك .

وتتعاون اللجنة الدائمة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى ، كما تقوم بتشجيع الفروع الوطنية لغرفة التجارة الدولية على التعاون مع حكوماتها الوطنية في سن أو تدعيم التشريعات التي تكافح الابتزاز والرشوة .

(٢) مقومات السلوك الفعالة للشركات (مدونات سلوك الشركات) :

وتعتبر قواعد غرفة التجارة الدولية بياناً عاماً للعناصر الرئيسية لمدونات سلوك الشركات، و تدرك الغرفة أنه يجب على فرادى الشركات أن تضع مدونات مصممة خصيصاً لتناسب ظروفها الخاصة بما في ذلك نوع الأعمال التي تمارسها، والشكل الذي يتخذه تنظيمها والقواعد القانونية السارية. وقد أكمل فرع الغرفة في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً دراسة عن أفضل الممارسات التي أجراها على مدونات السلوك المناهضة للرشوة وبرامج الامتثال التي تستخدمها الشركات الأمريكية [١].

وكون مدونة السلوك مجرد ورقة توت أو على العكس كونها تتحكم بفاعلية في سلوك الشركة مسألة تتوقف على برنامج الامتثال الذي تستخدمه الشركة ، ووجود التزام لا لبس فيه من قبل الإدارة العليا ضروري، و لابد من أن يكون حظر الرشوة أكثر من مجرد سياسة للإدارة القانونية أو المالية ،

---

(١) القيام بهذا الجهد هوارد آبيل الذي كان مستشاراً عاماً لشركة أي تي تي لأكثر من عقدين وشارك فيه بنشاط جاي سينج من شركة كوبرزاند ليبراند وسكوت جيلبرت من شركة جنرال الكتريك . مقال منشور على موقع المنظمة على الشبكة الدولية للانترنت www.Transparency.com

فيجب أن تكون هناك مشاركة قوية من جانب المدير العام، وتتضمن مدونات السلوك الفعالة للشركات ما يلي:

١- حظر الرشوة :

لابد أن يمتثل جوهر السياسة في وجود بيان واضح بأن الشركة تحظر على موظفيها والأطراف الثلاثة التي تمثل الشركة تقديم أي شيء نفيس مباشر أو بصفة غير مباشرة إلى مسئول حكومي للتأثير على إجراء ما أو كمكافأة عملية على جهد بذله لصالح الشركة .

٢- الهدايا والترفيه :

وينبغي أن توفر السياسة العامة للشركة مبادئ توجيهيه مفصلة بشأن الهدايا والترفيه ولابد أن تتوافق مع القوانين واللوائح السارية، بما في ذلك سياسات المنظمة التي ينتمي إليها المتلقي والمؤسسات التي تمول المعاملة سواء كانت مؤسسات دولية وأن بنوك دولية أو شركة دولية، كما ينبغي أن تلبى الهدايا والترفيه معيار " الشكل العادي والمعقول " ويتفاوت ذلك بالنسبة لمختلف فئات العملاء، وأحد المعايير المفيدة هو المحك الصحفي : كيف ستبدو هذه المسألة في الصفحة الأولى للصحيفة (إذ كيف يكون تأثير نشر خبر تلقي الهدية على الصفحة الأولى للصحيفة وتأثيره على القراء) مثال ذلك كيف تعطي سيارة حديثة لموظف رئيس قسم التعاقدات في شركة بدولة نامية ومرتبه ضئيل [١].

---

(١) صاحب هذا المعيار فريتزف هايمان مستشار للمجلس العام لشركة جنرال الكتريك بفيرز فيلد وهو عضو مؤسس في منظمة الشفافية الدولية ورئيس فرعها في الولايات المتحدة . الفساد والاقتصاد العالمي المرجع السابق صـ ٢٠١

٣- نفقات السفر :

ينبغي عدم تسديد أي شيء بخلاف نفقات سفر المسئولين الحكوميين المعقولة الحسنة النية، ولابد من أن تكون متصلة مباشرة بالعمل ، ولابد من أن تتوافق مع القوانين واللوائح السارية . وهنا أيضاً يوفر محك الصحيفة دليلاً لفرز التلاعب والانحرافات مثل الرحلات إلى المنتجعات والكازينوهات .

٤- التبرعات السياسية :

يجب أن تكون نقطة البداية في هذا الشأن الإذعان الصارم للقوانين واللوائح السارية بخصوص التبرعات السياسية التي تقدمها الشركات ، وتختلف هذه الشروط من بلد إلى بلد ويجب منعها خاصة التبرعات السياسية المثيرة للجدل من الناحية القانونية عندما تدفع للتأثير على أفعال أو قرارات حكومية معينة .

٥- مدفوعات التسهيل :

لا ينطبق قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة على مدفوعات التسهيل : أي المبالغ الصغيرة المدفوعة للمسئولين في المستويات الدنيا لتعجيل الموافقات الروتينية ، ولا تتضمن معظم القوانين حظر هذه الرشوة ولكن حظرها قد يفيد في تحجيم الفساد قليل الشأن .

٦- الضوابط الداخلية وحفظ السجلات :

إذ ينبغي أن تعكس دفاتر الشركة معاملاتها بدقة ، وينبغي أن تشرف لجنة للمراجعة الحسابية من مديرين خارجيين على هيكل الضوابط الداخلية، فذلك يؤثر على الشفافية مما يؤدي لمنع الرشوة التي تدفعها هذه الشركات ولا تظهر في سجلاتها .

٧- **ممثلو المبيعات وغيرهم من الوكلاء :**

وحيث إن الرشاوى توجه عادة من خلال الوسطاء ، فإن عملية اختيار وتدريب ممثلي المبيعات والاستشاريين وغيرهم عملية هامة، حيث إن مراقبة الوكيل أصعب من مراقبة موظف الشركة ، فينبغي مراعاة اختيار الوكيل وإجراء عمليات تفتيش بصفة دورية على العمليات التي يقوم بها .

٨- **الاتفاقات المكتوبة :**

ينبغي أن يوقع الوكيل على هذه الاتفاقات، وينبغي أن تذكر صراحةً في نصوصها حظر الرشوة ويصعب في كثير من الأحيان وصول هذه الرسالة إلى أفراد المجتمع ، والكثير من ممثلي المبيعات في الخارج لديهم قناعة بأن مدونات الأخلاق عبارة عن دجل، وأن الشركة تضع هذه المدونات كمظهر عام، وأن الوكيل يلجأ إلى كل السبل والوسائل المشروعة وغير المشروعة حتى يصل إلى الفوز بالصفقة .

٩- **ترتيبات المكافأة :**

وهي عامل رئيسي ، فالمبالغ الطائلة التي تدفع إلى الوكلاء طريقة شائعة لتمويل الرشاوى. ويجب أن يكون أجر الوكيل يتناسب مع مجهوده فقط . فمبلغ المكافأة يجب أن يكون متناسباًمع سعر الطلبية ، فمبلغ ٥% على طلبية قيمتها مليون دولار يعتبر معقولاً، ولكن ٥% على طلبية قيمتها مليار دولار يحتاج لنظرة وفحص .

١٠- **آليات الإبلاغ :**

ينبغي تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي انتهاك لسياسة مكافحة الرشوة، وذلك يحتاج إلى اقتران ذلك بتنفيذ القانون بحزم على من يثبت تورطه .

١١- صنع القرار :

إن كل هذه القواعد السابقة رغم صلاحيتها للتطبيق فهي تختلف من شركة إلى أخرى أو من مكان لمكان آخر . فيجب أن تكون هناك مرونة خاصة في تطبيقها، والذي يساعد على ذلك هو تبني مستويات الإدارة العليا لهذه السياسات واتجاه الرئيس الأعلى نفسه للسياسات التي تكافح الرشوة [١] .

وبعد أن استعرضنا مدونات سلوك الشركات وأهم القواعد التي يجب أن تعتمد عليها لمنع الرشوة، فإننا عند تقييم دور مدونات الشركات لمناهضة الرشوة فإننا يجب أن نعلم أن مدونات السلوك الفعالة لا قيمة لها بدون التفاعل بينها وبين البرامج الحكومية لمقاومة الرشوة فيجب أن تتضافر جهود هذه المدونات مع الجهود الحكومية لمنع الرشوة . وأنه رغم وجود هذه المدونات ومنذ عدة سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الشركات الأمريكية معروفة على نطاق واسع بأنها تحصل على عقود خارج الولايات المتحدة من خلال الرشاوى في الدول النامية وهذا ما كشفه تقرير لوحدة الرقابة الدولية بألمانيا في أكتوبر عام ١٩٩٩ من خلال مقياس لرصد دافعي الرشاوى برصد ١٩ دولة رائدة مصدرة بالنسبة لدرجة دفع الرشاوى، نجد أن الولايات المتحدة [١] قد حصلت على المركز الأول تلتها دول أوروبا ثم اليابان ثم النمور الأسيوية، حيث إن لديها درجات أقل في الرشوة حيث إنه بهذه الإحصائية تكون الولايات المتحدة الأمريكية رغم وجود هذه المدونات الخاصة بالشركات بها تعتبر دافعة رشاوى أساسية في العالم الثالث . وقد أعرب الرئيس جورج

---

(١) كمبرلي ان اليوت ، مرجع سبق ذكره ، صـ٢٠٤ .

(١) H.Dvinod, Profesor Of Econmics And Director Of Fordham Institute For Ethics And Economic Policy, Fordham University, New York " Bribe paying multinationals"
مقال منشور على شبكة الإنترنت في موقع البنك الدولي
www. worldbank .com

دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن غضبه حول تفاقم الفساد في الشركات الأمريكية حيث أعلن عن سخطه في خطابه الإذاعي حول تفاقم هذا الفساد، فبعد أن تكشفت فضيحة فساد في شركة وورلد كوم الضخمة للاتصالات ظهرت فضيحة فساد جديدة بعدها بأيام قليلة طالت أكبر شركة إنتاج معدات وتقنيات النسخ الصوري وهي شركة زيروكس [٢] حيث وصل العجز في البيانات المالية في شركة وورلدكوم إلى نحو ٣،٨ مليار دولار، وفي شركة زيروكس يقدر العجز بنحو ملياري دولار، حيث يعتزم الرئيس الأمريكي الإعلان عن مجموعة من المقترحات الهادفة إلى ضمان عدم استفادة مسئولي الشركات التجارية من سلوكياتهم وانتفاعهم من تصرفاتهم الفاسدة وغير القانونية . ومن هنا نجد أن المدونات والقوانين ليست وحدها كافية للقضاء على الرشوة في الشركات الكبرى، بل يجب اللجوء إلى وسائل أخرى لمكافحة الرشوة والفساد في هذه الشركات تعتمد على مساعدة القطاع الخاص لكبح جماح الفساد بالنسبة للشركات عابرة الجنسية وتتمثل في مراجعة أوضاع الوسطاء .

١٢- مراجعة أوضاع الوسطاء :

تعتبر مراجعة أوضاع الوسطاء هي أهم أدوات القطاع الخاص للالتزامات بمكافحة الرشوة في مجال الشركات الدولية الكبرى ، حيث إن مسئولية الشركاء الدوليين للشركات الكبرى في مجال أخلاقيات العمل يكون لها مضامين قانونية واضحة . ولذلك فإنه من المفيد للشركة أن تعرف تمام المعرفة الأطراف الخارجية التي تتعامل معها ؛ لأن الضرر الذي يصيب سمعة الشركات قد يترتب عليه خسائر مالية فادحة بالإضافة إلى انعدام الثقة فيها .

---

(٢) مقال بجريدة الشرق الأوسط السعودية بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣ منقول عن الصحف الأمريكية .

ولذا يجب أن يعرف رجال الأعمال أوضاع الموردين الذين يتعاملون معهم . هل من بينهم من يوشك على الإفلاس أم أنهم سيبقون في مراكز قوية لمدة تكفي لإتمام العقود المبرمة معهم . ومن الممارسات الجيدة في عالم الأعمال العناية الكافية بمكافحة الرشوة والفساد؛ لأن الشركات في نهاية المطاف مسئولة أمام المساهمين وأمام القضاء عن نشاطها التجاري وعن مدى التزامها بالقوانين فيما تصدره من قرارات .

وقد يكون من المفيد أن يعهد إلى فريق عمل من داخل الشركة عملية القيام بمراجعة أوضاعها الداخلية، كما يمكن أن تتم عملية المراجعة من قبل إحدى مؤسسات الاستشارات القانونية أو شركات التحقيق [1]، وتهتم الشركات الأمريكية الكبرى بهذه المراجعات حتى أنها تنفق مبالغ قد تصل إلى ١٥ ألف دولار مقابل كل وسيط تقوم بمراجعة مدى التزامه بالقوانين. وفي بعض الأحيان تكون المراجعات مزدوجة ، فقد تكون هناك عدة شركات تتعامل مع نفس الوسيط وتقوم كل منها على حده بمراجعة إلتزامه بالقوانين .

إن أهمية هذه العملية بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية أهمية من الصعب المغالاة فيها. ويميل المديرون التنفيذيون الذين يركزون على مسائل تتعلق بالتكاليف ومواعيد التسليم إلى تصنيف الدول قليلة الشفافية ضمن الدول الذي يصعب التعامل معها. وبصرف النظر عن فرص البيع المتاحة ووجود فرص حقيقية للنجاح ، فإن الشركات تبتعد كثيراً عن تلك الدول خوفاً من التورط في المخالفات القانونية قبل إتمام الصفقة. ولنفس السبب يمتنع المديرون تماماً عن التعامل مع أسواق بأكملها؛ لأن الشركات تسعى إلى

---

(١) اليكساندرا ايه . ريج ، مقال بعنوان (أدوات القطاع الخاص للالتزام ، بمكافحة الفساد) منشور على موقع منتدى الحرية الاقتصادية المصري www.cipc-egypt.org وهي رئيس منظمة مؤسسات التوكيلات والتوريدات الشفافة TRACE والمحامي الدولي بواحدة من كبريات شركات القضاء الأمريكي .

العقود التي يمكن التنبؤ بقابليتها للتنفيذ تنفر من غموض العقود التي يتم التفاوض بشأنها في أركان المطاعم المظلمة . وعلى كل شركة الحصول على معلومات عن موردیها شبكة التسويق بالكامل .

وهناك خيار جديد لمكافحة الفساد وتعزيز الالتزام بالقوانين ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية وهو منظمة (مؤسسات التوكيلات والمعاملات الشفافة TRACE) ،وهي منظمة لا تهدف إلى الربح تقوم على العضوية وتحدد معايير دولية للشركات الأعضاء التي تلتزم طواعية وعلانية بممارسة أخلاقيات الشركات. تأسست منظمة تريس على يد عدد من القانونيين والمحامين المسئولين من القطاع الخاص المعنيين بالالتزام بالقوانين [١] كما أجمعوا على أن الحكومات لديها القدرة على الحصول على أعلى مستوى من الاستشاريين القادرين على شرح كيفية انفاذ قوانين منع الرشوة بطريقة أكثر فاعلية. أما الحلقة الضعيفة في رأي الكثيرين، فكانت تتمثل في وسطاء الشركات الدولية. وهؤلاء الشركاء (بمن فيهم وكلاء البيع والاستشاريون والموردون والموزعون ومن يقومون بإعادة البيع والمقاولون من الباطن والحاصلون على حقوق الامتياز والشركاء في الشركات المساهمة) يلعبون دوراً محورياً في سد ثغرات المكان والزمان والعرف واللغة وهي الثغرات التي تقع بين ثقافات العمل المحلية [٢] أن أفضل الوسطاء هم الذين يقومون بفتح الأسواق أمام منتجات الشركة وتوفير إمكانية الوصول إلى العملاء وتحديد الفرص والاتجاهات الجديدة ومعالجة شكاوى العملاء وتحسين صورة الشركة أمام العالم . هؤلاء الوسطاء على كثرتهم لم يكن لهم حتى وقت قريب أي تنظيم أو صوت أو إمكانية للوصول بصفة عامة إلى أي مورد من الموارد المتاحة للشركات متعددة الجنسية وللحكومات .

---

(١) معيار (تريس) INFO (a) TRACE INTERNATIONAL. ORG

(٢) MODY – STUATT, GEORGE : ١٩٩٤ المرجع السابق P. ١٤٣.

وبغض النظر عن مدى حقيقة السلطة التي تعطيها الشركة لوسطائها ، يعتقد الناس أن هؤلاء الوسطاء يتحدثون نيابة عن المركز الرئيسي للشركة، وإذا لم يكن للشركة موظفون محليون داخل الدولة التي تتعامل معها فإن الوسطاء يعرفون كيفية الوصول إلى العملاء بالطرق غير المشروعة. ومن هذا المنطلق تنص معظم القوانين الجديدة لمكافحة الرشوة على أنه لا يجوز للشركات تقديم أي مبالغ مالية في غير موضعها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسطائها.

إن هذه القوانين تطالب الشركات التي تعمل على المستوى الدولي باتخاذ خطوات تضمن التزام الوسطاء الذين تتعامل معهم بالشفافية المطلوبة في ممارسة العمل بصرف النظر عن الضغوط أو القوانين أو الأعراف المحلية [1]. وهذا يجعل الشركات تتساءل، ما هو المقدار الكافي من المراجعة والتدريب والإدارة بالنسبة للوسطاء الأجانب؛ لأن القوانين تتسم بالغموض حيال هذه النقطة. وقد يكتفي القانون بالنص مثلاً على أن تكون الشركة مسئولة عما يقوم به وسطاؤها من تصرفات فاسدة، إذا علمت الشركة أو كان من الواجب أن تعلم باحتمال قيام الوسيط بتقديم مبالغ مالية في غير موضعها . وهنا يجب وضع ضمانات فعاله للحد من احتمالات حدوث مثل هذه التصرفات، ونظراً لقلة الإرشاد الرسمي حول العناية الواجبة ، فإنك إذا ضمنت أن تكسب شركتك في الحدود التي يكسب بها الآخرون فإنك ستكون واثقاً أنها تعمل بطريقة سليمة وإن احتمالات ممارسة الرشوة والفساد يكون احتمالاً ضعيفاً .

---

(١) معيار تريس (المرجع السابق) صـ٣ .

وقد قدمت مؤسسة تريس من أجل تعزيز التوافق مع هـذه المبـادئ بوضع مقياس واحد للعناية اللازمة [٢]، فبعد أن قامت تريس باسـتطلاع رأي أكثر من ٣٠ شركة في دول متعددة وصناعات مختلفة، وبعد أن استخلـصت أهم السمات المشتركة في جميع خطط الشركات للالتزام بالقواعـد أصـدرت دليل عملي لخدمة مجتمع الأعمال الدولي تحت اسم معيار تـريس للتعامـل التجاري مع الوسطاء على الصعيد الدولي [٣] وتطبق تريس هذا المعيار فـي إعداد تقاريرها للعناية الواجبة عن الأعضاء الذين يتقدمون طواعيـة بطلـب إعداد تقارير خاصة بهم ، وتصبح التقارير متاحة لجميع الشركات الأعـضاء التي تطلبها . ويؤدي تبادل المعلومات إلى منع ازدواجية الجهد المبذول سواء من الشركات، أو من وسطائها وبالإضافة إلى ذلـك فـإن الوسـطاء الـذين يخضعون أنفسهم بمحض اختيارهم لهذا المعيـار المرتفـع مـن المراجعـة والتدريب يقدمون أنفسهم للشركات على أنهم شركاء في العمل ويلتزمون مـع الشركات بممارسة أخلاقية الأعمال .

ورحبت الشركات بمعيار تريس بصفته جزءاً من برامج الالتزام التي تطبقها، كما رحب الوسطاء الأعضاء بالفرصة المتاحة لهم لاستكمال عمليـة العناية الواجبة، ويجعلها متاحة للشركات الأعضاء . ولم يعد هنـاك مجـال للازدواجية أو لإهدار الوقت والجهد والمال .

---

(٢) اليكساندرا ايه ربج ، أدوات القطاع الخاص للالتزام بمكافحة الفساد ، المرجع السابق صـ ٢ .

(٣) معيار تريس للتعامل التجاري مع الوسطاء على الصعبد الدولي Trace Standard for doing Business with intermediaries internationally

وتشمل مراجعة أوضاع الوسطاء وفقاً لمعيار تريس ما يلي: [١]

- معلومات الاتصال بما في ذلك معلومات الاتصال بجميع مكاتب الشركة إن كان لها أكثر من مقر .
- المؤهلات التجارية والفنية في نطاق مجال عمل الشركة .
- ملكية الشركة وتعني ملكية وإدارة الشركة ، وما إذا كان هناك مصالح مرتبطة بالملكية لدى الموظفين الحكوميين أو المرشحين السياسيين .
- العلاقات الأسرية بالنسبة للأفراد أو المالكين أو الإدارة، وما إذا كانت هناك روابط وثيقة مع الحكومة .
- المعلومات المالية لضمان وفاء الشركة أو الفرد بالتزاماته .
- السير الذاتية للتأكد من المؤهلات .
- ثلاث جهات أو أفراد في مجال الأعمال يمكن الرجوع إليهم لمراجعة البيانات المقدمة .
- مراجعة الموظفين والأطراف الثلاثة إن وجدت .
- الإفصاح عن حالات الإفلاس أو القضايا السابقة إن وجدت .
- بحث إعلامي شامل عن الوسيط ومبادئه .

وكذلك يجب على الوسطاء الأعضاء وضع أو تبني قواعد سلوكية مكتوبة (أو ميثاق شرف)

وتتعاون مؤسسة تريس مع الأعضاء لتساعدهم على وضع القواعد السلوكية التي تهدف إلى مكافحة الرشوة والعمولات السرية والمحسوبية والاختلاس. ويكون الأعضاء مطالبين أيضاً بالمشاركة في دورات تدريبية سنوية عن مكافحة الرشوة تعقد في مواقع مختلفة في كافة أنحاء العالم دون تكلفة إضافية .

---

(١) معيار تريس (سابق الإشارة إليه) صـ ٤

ولابد من رفع راية التحذير التي تنبه الشركات إلى المخاطر القانونية والتجارية الكبيرة التي ترتبط بالوسطاء. ولا شك أن الشركات تريد أن تتأكد أنها لا تتعامل مع وسطاء كل ميزتهم أنهم يستطيعون ضمان المبيعات أو مع وسطاء ليس لديهم من المؤهلات إلا علاقاتهم مع العملاء أو تلبيتهم لطلبات العملاء أو مع الوسطاء الذين يفتقرون إلى الخبرة في مجال العمل الرئيسي أو الذين يخرقون القوانين المحلية أو يجهلونها أو الذين يخفون ملكية شركتهم بسلسلة من الإجراءات وعلاقات الملكية المتشابكة .

ويجب القيام بالمزيد من البحث حول الوسطاء الذين لا يتوافر لديهم العدد الكافي من الموظفين أو الوسطاء الغير مؤهلين للقيام بما يتعهدون من أعمال، أو الوسطاء الذين يطلبون أموراً استثنائية مرتفعة خاصة الذين يطلبون الحصول عليها قبل صدور قرار الشراء؛ لأن ذلك يزيد من احتمالات الرشوة.

وتقوم منظمة تريس بتوزيع نشرة إخبارية ربع سنوية تسلط فيها الأضواء على المبادرات والتغيرات الجديدة في قوانين مكافحة الرشوة والفساد ، كما تنشر هذه المؤسسة القوانين الجديدة في موقعها على شبكة الإنترنت. والهدف من جميع هذه المشروعات هو توضيح أي غموض في قوانين مكافحة الرشوة وإتاحة هذه القوانين لأكبر عدد ممكن من الناس بعدة لغات مختلفة .

ولا يمكننا القول بأن جهود منظمة تريس أو غيرها من منظمة مكافحة الرشوة كفيلة بمنع الرشوة والفساد الناتج عنها، فسيكون هناك احتمال لنجاح بعض الموظفين والوسطاء الذين يصرون على الرشوة وانتهاك القوانين . أما بالنسبة للغالبية الكبرى من الوسطاء الشرفاء والشركات الساعية إلى الحصول على فرص مشروعة لترويج أفضل منتج بأفضل سعر مقابل مكافأة معقولة، فإن مؤسسة تريس يمكنها أن تيسر لهم هذه العملة باستخدام مقياس مرتفع واحد للشفافية .

والشركات الكبرى ليست ملزمة بتبني معيار تريس، ولكن يجب عليها استخدام معيار ثابت وقوي تطبقه بنفس الدرجة في جميع الدول .

ومما سبق يتضح أن تطبيق برامج التزام الشركات بمكافحة الرشـــوة والفساد يساعد على تقليل الوقت والتكلفة، كما أنه يتـــيح الفرصـــة للوســـطاء لإظهار التزامهم بالممارسات الأخلاقية الشفافة في أداء العمل .

ويعتبر الالتزام بتطبيق مثل هذه البرامج أداة فعالة وعملية ورخيـــصة التكاليف لضمان الالتزام بقوانين مكافحة الرشوة والفساد .

(ب) دور الحكومات والسياسات الحكوميـــة في دعـــم برامـــج الـــشركات لمكافحـــة الرشـــوة

لابد لكي يظهر دور الشركات لمناهضة الرشوة أن يكون هناك تعاون بينها وبين البرامج الحكومية، وأن هذا التعاون يكون تبادليـــاً، فيجـــب علـــى مدونات الشركات أن تزيد من فعالية البرامج الحكومية المناهـــضة للرشـــوة وتشمل البرامج الحكومية ذات الصلة بالرشوة:[١]

١- القوانين الجنائية :

للقوانين الجنائية وتشديد عقوبة الرشوة وتغليظها دور في مكافحة هذه الجريمة. فعلى سبيل المثال جعلت الولايات المتحدة الأمريكية الرشوة جريمة قبل عشرين سنة، وكان أثر ذلك اتساع نطاق مدونات سلوك الشركات التـــي تحظر الرشوة نتيجة مباشره لقانون الممارسات الأجنبيـــة الفاســـدة ، وكـــان لبرامج امتثال الشركات بدورها أثرها المضاعف على إنفاذ القانون الجنـــائي، فكل مسئول أو موظف يخشى الجزاءات الجنائية التـــي اســـتحدثها القـــانون، فصار كل مدير مرتاب بشأن تعرضه الشخصي لغرامات كبيرة وكل موظف يفكر في الحصول على طلبية عن طريق دفع الرشوة لمسئول أجنبـــي بـــات مهدداً بفقد وظيفة مما ساعد على الحد من الرشوة .

---

[١] فرانك فوجل (المرجع السابق) ص ٢٨

كما أن قانون وجود الممارسات الأجنبية الفاسدة زود الشركات الأمريكية بأساس يعول لرفض الابتزاز، وقد يسفر رفض دفع رشوة عن خسارة طلبيه لكن المسئول الأجنبي المتعامل مع شركات أمريكية على استعداد لتقبل حقيقة العقوبة الجنائية المنصوص عليها في قانون الولايات المتحدة الأمريكية .

٢- امكانية خصم الرشاوى من الضرائب :

المعاملة الضريبية يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً في سلوك الشركات فعندما تعامل قوانين الضرائب الرشاوى كنفقات أعمال قابلة للخصم ،فإنها تبعث حينئذ برسالة أخلاقية ومالية على حد سواء، فالرسالة الأخلاقية أنها عمل مشروع وتعتبر نفقة مشروعة، ومن وجهة النظر المالية أن الرشوة مدعومة من الحكومة. (١)

كما أن إنهاء إمكانية خصم الرشاوى من الضرائب يدخل العمل بقيود داخلية خاصة بالشركات، فلابد من أن يوقع الإقرار الضريبي من المسئول المالي للشركة. وملء إقرار كاذب يعرض كلاً من الشركة والمسئول المالي الرئيسي تبعة التهرب الضريبي.

فلابد للمشتغل في الشئون المالية من أن يفرق بين نفقات الأعمال الصحيحة والرشاوى ويمكن لسياسة الحكومة بشأن المعاملة الضريبية للرشاوى أن تؤثر تأثيراً هاماً جداً على سلوك الشركات . فإمكانية الخصم تشجع على الرشوة وعدم إمكانية الخصم لا يشجع على الرشوة . ولمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دور كبير في حث الأعضاء على منع إمكانية خصم الرشاوى المدفوعة لمسئولين أجانب من الضرائب عن طريق التعاون بين الحكومات في هذا المجال .

---

(١) فريتزف هايمان (المرجع السابق) صـ٢٠٥ .

٣- سياسة التوريدات الحكومية :

توجد علاقة تبادلية واضحة بين مدونات سلوك الشركات وممارسات التوريدات الحكومية، ومن شأن استخدام مدونات سلوك الشركات – التي سبق شرحها – وبرامج الامتثال لها أن تقلل من الفساد في التوريدات، وذلك سيؤدي إلى وفرة في التكاليف والحصول على منتج وخدمة أفضل .[٢]

وتستطيع وكالات التوريد الحكومية بدورها أن تزيد من استخدام برامج امتثال الشركات بجعل استخدامها شرطاً للدخول في العطاءات وتشجيع منظمة الشفافية الدولية بغية تسريع إصلاحات التوريدات الحكومية على استخدام مواثيق مناهضة الرشوة، وهي فكرة اقترحها روبرت ماكنمارا الرئيس السابق الدولي للبنك الدولي.

فقد أوصى ماكنمارا بأن يعقد قادة الحكومات اجتماعات لمسئولي التوريدات ومقدمي العطاءات المرتقبين من أجل الوصول إلى منع الرشوة .

وأهداف هذه المواثيق المناهضة للرشوة أنه يتعين على جميع المتقدمين بعطاءات أن يلتزموا بنفس القواعد وأن دافعي الرشاوى لن يحققوا من وراءها أي مكاسب.

ويمكن أن تشمل هذه المواثيق العناصر التالية : [١]

التزام وكالات التوريدات باتباع إجراءات توريدات شفافة وبأن تتبنى تدابير صارمة تمنع ابتزاز المسئولين الحكوميين .

---

(٢) كمبرلي ان اليوت المرجع السابق ص ١٢٥

(١) مقال لرئيس البنك الدولى السابق روبرت ماكنمارا منشور على شبكة الانترنت الدولية على موقع البنك الدولى www. worldbank . com

يلتزم مقدمو العطاءات بألا يدفعوا الرشاوى وبأن يتبنوا برامج للامتثال تغطي موظفيهم ووكلائهم، وهي البرامج التي تعني وجود التزام لا لبس فيه من قبل الإدارة العليا.

ولابد من أن يكون حظر الرشوة أكثر من مجرد سياسة قانونية ، بل يجب أن يشتمل على تهديد بالجزاءات الجنائية. فالمديرون المرتابون يساورهم الانشغال بشأن تعرضهم الشخصي لغرامات كبيرة وأحكام بالسجن ، وأن تكون هناك عقوبات فعالة وليست مجرد شعارات رنانة ترفعها الشركة .

– تنشأ إجراءات للرصد مشفوعة بجزاءات للانتهاكات تشمل الحرمان .

– لا يسمح بالتقدم بعطاءات إلا للشركة التي توقع ميثاق مناهضة الرشوة .

– ويتعين تصميم الأحكام التفصيلية لمواثيق مناهضة الرشوة بحيث تلبي ظروف صناعات بعينها، يمكن وضع مواثيق من هذا القبيل من أجل مشروع فردي أو إنشاء وكالة لجميع التوريدات الحكومية في بلد ما .

٤– اشتراطات المحاسبة والمراجعة الحسابية والإفصاح :

إن تقديم الرشوة لا يكون إلا في السر. فقواعد المحاسبة تستطيع القيام بدور رئيسي في كبح الفساد. فبعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يشكل التقصير في الاحتفاظ بسجلات محاسبية وضوابط سليمة في حد ذاته أساساً للملاحقة الدولية . وقواعد غرفة التجارة الدولية تشترط تسجيل جميع المعاملات المالية على النحو الصحيح وتحظر الحسابات السرية، ويجب وضع ضغوط على رجال الإدارة العليا للشركات من أجل اللجوء إلى المراجعة الحسابية المستقلة لحين الإفصاح الحكومي .

ومن الواضح أن شروط التسجيل والإبلاغ تؤثران على جانب العرض من معادلة الفساد ، إذ إن محاسبة الشركات ومراجعة حساباتها تؤدي

للانضباط الداخلي وتسهل عملية الملاحقة القضائية عن طريق توفير مسارات حسابية واضحة .

(ج) دور وكالات التمويل الدولية في مكافحة الرشوة بتسريع اعتماد مدونات سلوك الشركات :

إن وكالات التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي تستطيع أن تقوم بدور كبير في هذا المجال حيث :

يستطيع البنك الدولي أن يقوم بالجانب الأكبر في تسريع اعتماد مدونات سلوك الشركات في نطاق واسع ، إذ إن البنك يسهم في آلاف المشاريع التي يمولها سنوياً، فيمكن أن يضع شروطاً تلزم الشركات التي تقوم بالمشاريع أن تلتزم بهذه المدونات كشرط لقبول عطاءها. ويزداد الأثر المضاعف؛ لأن قواعد توريدات البنك الدولي تستخدم كنموذج بالنسبة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى بما في ذلك مصارف بلدان أمريكا وأوروبا وأسيا وأفريقيا.

وكذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي عن طريق لجنة المساعدات الإنمائية بها، فهي تستطيع أن لا تقدم أي مساهمات إلا للدول التي تلتزم الشركات بها بقواعد سلوك ومدونات الشركات مما يساعد على سرعة تطبيق هذه المدونات .

(د) دور جمعيات الأعمال في مقاومة ظاهرة الرشوة :

لا شك أن على القطاع الخاص بكل قطاعاته أن يتحمل نصيبه من مسئولية مكافحة الرشوة ،ولابد أن يكون قدوة لغيره بأن يجعل الممارسات العادلة والشفافة هي السبيل لإنجاز معاملاته. ويجب أن يكون السلوك الأخلاقي والعمليات الشفافة هي القاعدة وليست الاستثناء والملاحظ في الكثير من الدول ذات الاقتصادات المتحولة أن القطاع الخاص يلقي باللوم دائماً على

الحكومة لأنها تخفق في مكافحة الفساد ، مع أن القطاع الخاص في نفس الوقت يعجز عن مواجهة الفساد المتفشي فيه . ولكن اقتصاد السوق الناجح لا يمكن أن يقوم على قطاع دون الآخر ، ولهذا السبب لابد للقطاع الخاص أن يلعب دوراً خطيراً وطويلاً في مواجهة الفساد من خلال التزام اصحاب الشركات وابتعادهم عن دفع الرشاوى للفاسدين .

وتعتبر جمعيات الأعمال بمثابة وسيله لتحقيق الترابط والتماسك في حركة القطاع الخاص نحو إصلاح السوق ، ولذلك فإنها أحد الأطراف الرئيسية التي تضع إجراءات إصلاح السوق . وتستطيع جمعيات الأعمال إنجاز ما لا تستطيع الشركة إنجازه على إنفراد مهما كان حجمها، ولهذا السبب فإن الجمعيات تقدم للقطاع الخاص أفضل فرصة لتحقيق النجاح [١]

تستطيع جمعيات الأعمال أن تطالب الحكومة بتوقيع وتنفيذ اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن مكافحة الفساد واللوائح المكملة لها، وتستطيع الجمعيات أن تنبه الحكومة إلى من يعمد إلى مخالفة هذه القواعد سيقف مسئولاً أمام محكمة الرأي العام قبل أن يمثل أمام القضاء .

تلعب جمعيات الأعمال دوراً هاماً كمصدر لتزويد الحكومة ووسائل الإعلام وعموم الجمهور بالمعلومات؛ لأن الجمعيات تستطيع الحصول على كميات من المعلومات المتعلقة بتأثير الفساد على المجتمع ككل، ويمكن أن تستخدمها بحيث تصبح مصدراً من مصادر الحكومة بدلاً من أن تقف منها موقف المناوئ .

---

(١) مارك ماكورد ، مقال منشور على شبكة الإنترنت بعنوان" في مواجهة الفساد " في موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة صـ٣ www.cipc-egypt.org والكاتب يشغل وظيفة رئيس مجموعة العمل الخاصة بالمركز في رومانيا .

تلعب جمعيات الأعمال دور الحارس الذي يراقب تحرك الحكومة نحو العدالة والشفافية ، ويجب أن تعرف الحكومة أن تحركها نحو تحقيق العدالة والشفافية هو موضوع للمراقبة، وأن الرأي العام يعتبر مقياساً يعكس تحركاتها نحو تحقيق العدالة، ولابد لجمعيات الأعمال أن تسلط الضوء على كل ركن من أركان الحكومة وعلى القطاع الخاص أيضاً .[٢]

تستطيع جمعيات الأعمال أن تقدم الدعم المستمر لتحقيق المزيد من إصلاح القطاع الخاص. وليس سراً أن الفساد يلحق الضرر بالأعمال. وعلى هذا، كلما تسارعت معدلات إصلاحات السوق تسارعت معدلات انخفاض الفساد؛ لأن من أكبر أسباب الفساد والرشوة أن تكون فرص المنافسة التجارية غير متساوية بسبب الممارسات الجائرة وانعدام الشفافية .

وأخيراً لابد أن تقوم جمعيات الأعمال بكل ما في وسعها لجعل التصرفات الأخلاقية ضمن الأعراف الاجتماعية ، ولكي يتحقق ذلك لابد أن تبدأ الجمعيات بنفسها فتكون فوق مستوى الشبهات ، ولابد أن تكون في أنشطتها مثلاً أعلى لأعضائها وللحكومة ولوسائل الإعلام وللمجتمع كله .

ويتعاون مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE مع العديد من جمعيات الأعمال في مختلف أنحاء العالم في التصدي لقضية الرشوة والفساد دون كلل لإدخال الإصلاحات حيث يتعاون مع الجمعيات الوطنية لمباريات الأعمال في الإكوادور (ANDE) و قد وضعت هذه الجمعية برنامجاً للبحوث وكسب التأييد يهدف إلى القضاء على بعض الأسباب الرئيسية للرشوة والفساد ، و كذلك إنشاء مركز الديمقراطية في بلغاريا (CSD) و قد أنشأ المركز في إطار توزيع أعماله في مختلف أنحاء بلغاريا منتدى يسمى تحالف ٢٠٠٠ يضم عدداً من الجمعيات الأهلية البلغارية التي تعمل بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والأفراد وتضمن أهداف التحالف تعبئة الرأي العالم ضد الفساد

---

(٢) كمبرلي ان اليوت المرجع السابق ص ١٧٧

وإنشاء آليات تدعم جهود مكافحة الفساد [١] والرشوة وإنشاء آليات تدعم هذه الجهود لمكافحة الفساد وتساهم في تطوير المؤسسات الديمقراطية وتراقب عملية الإصلاح في بلغاريا ، وكذلك تم إنشاء مركز التنمية الاقتصادية بجمهورية السلوفاك حيث ينفذ المركز برنامجاً يسمى (الأيدي النظيفة) يهدف إلى القضاء على الفساد والرشوة في جمهورية السلوفاك وفي القطاع الخاص ويتمثل نشاط البرنامج الرئيسي في الندوات وكسب التأييد وإجراء البحوث الميدانية على الشركات .

ويتعاون المركز أيضاً مع مؤسسة تنمية مبادرات المشروعات الصغيرة في اذربيجان (EDF) حيث قامت المؤسسة بعملية مسح شاملة لتحديد العوائق التي تواجه الشركات الخاصة، ووجدت أن الفساد يتربع على قمة تلك العوائق، وعلى ضوء نتائج المسح بدأت المؤسسة تنفيذ مشروع قوامه أربعة أنشطة هي طباعة وتوزيع نشرات خاصة عن الفساد وتكوين حزمة من المعلومات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة وإجراء أبحاث عن الفساد وإجراء استطلاعات الرأي لقياس رأي الجماهير في الإصلاحات .

ويتعاون المركز كذلك مع مركز حرية ومسئولية وسائل الإعلام – المكتب الإقليمي في الفلبين (MFR) حيث يأخذ هذا المركز على عاتقه مسئولية تحسين تدفق المعلومات الاقتصادية في كافة أنحاء جنوب شرق أسيا.

ولمركز المشروعات الدولية الخاصة كذلك دور في مقاومة الفساد والرشوة في قارة أمريكا الجنوبية بالتعاون مع المعهد الليبرالي في ريودي جاينرو بالبرازيل (ILRJ) على تصميم المعهد لمشروعاً يسمى " تخفيض تكاليف الصفقات في البرازيل " يقوم على أفكار الاقتصاديات المؤسسية الجديدة، و قد أثبت المشروع أن قيود البيروقراطية وانعدام الشفافية تؤدي إلى ارتفاع كبير في تكلفة الأعمال وإلى انخفاض شديد في المزايا التي تعود على

---

(١) المقال السابق لمارك تي ماكورد (في مواجهة الفساد) صـ ٦ .

المستهلكين، وقد تبنت الحكومة البرازيلية العديد من التوصيات التي توصل إليها المعهد .

(هـ) دور وسائل الإعلام والصحافة :

تعمل الصحافة الحرة على تعزيز المطالبة بإمكانية المساءلة العمومية من الرشوة وذلك يضع الصحافة كسلطة لمراقبة الفساد والرشوة، فهي بدورها تستطيع كشف كافة جرائم الرشوة أمام الرأي العام مما يجبر كل من المسئولين وكذلك موظفي الشركات على الالتزام وعدم دفع رشاوى .[١]

ويمكن تحسين دورها بتوفير قدر أكبر من حرية الصحافة في نقد المسئولين الحكوميين ، فذلك معناه أنه كلما زادت الديموقراطية وحرية الصحافة في الدولة يؤدي ذلك إلى تقليل فرص الرشوة وكذلك يكون لوسائل الإعلام دور في توعية الجماهير بخطر الرشوة وذلك بالنسبة للرشوة التي تدفع لصغار الموظفين بتوضيح ضررها، وكذلك يكون للتليفزيون دور كبير في توضيح ضرر الفساد والرشوة على الاقتصاد وعدم تضخيم شخصية الموظف والمسئول المرتشي في البرامج والمسلسلات التليفزيونية بل تصويرها بحالتها الحقيقية وضررها الكبير للاقتصاد وحالة الدول النامية، وكذلك الإشادة بالشركات النزيهة والتي تتمتع بالشفافية .

---

[١] أحمد أنور الفساد والجرائم الاقتصادية فى مصر (مصر العربية للطباعة والنشر) طبعة ٢٠٠١ ص ١٤٦

المبحث الثاني
دور المنظمات الدولية

إن المنظمات الدولية ذات دور فعال في مجال مكافحة الرشوة الدولية ومناهضة الفساد، وذلك علي المستويين الإقليمي والدولي سواء كانت منظمات حكومية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية أو منظمات غير حكومية مثل منظمة الشفافية الدولية، وسوف نقوم بإلقاء الضوء على دور هذه المنظمات حيث إن ظاهرة الرشوة ذات طابع شمولي و توجد في مختلف الدول ومختلف المجتمعات ومختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية، وقد ظل الحديث عن هذه الظاهرة علي المستوي الدولي من المحرمات السياسية حتى حقبة التسعينيات عندما أحس العالم بخطورة ظاهرة الرشوة على كافة النظم الاقتصادية حتى المتقدمة منها، فالرشوة تقوض كافة النظم الاقتصادية وتتغلغل في جميع مناحي الحياة العامة والسياسية، وقد أثمرت تلك النظرة الجديدة لظاهرة الرشوة وتأثيرها في حياة مختلف البلدان على تبني عدة منظمات حكومية وغير حكومية جهود فعالة لمكافحة هذه الظاهرة وعلى نظرة البنك الدولي وعلى مبادئه التوجيهية بهدف التحوط من الفساد في التوريدات المقدمة للمشاريع التي يمولها وإدانته للرشوة بكافة أشكالها.[1]

وقد بدأت الجهود الدولية المبكرة لمكافحة الفساد على مستوي المنظمات الدولية في الأمم المتحدة في منتصف السبعينيات، فقد ضغطت الولايات المتحدة بقوة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتوصل إلى اتفاق

---

(١) The importance of predictability is stressed in world Bank world development Report ١٩٩٧: The state inachanging world, New York oxford university press ١٩٩٧. منشور على موقع البنك الدولى www . worldbank . com

دولي بشأن المدفوعات غير القانونية، بيد أن هذا المشروع وغيره دخل في شد وجذب فيما بين بلدان الشمال والجنوب مع تمسك البلدان النامية بأنه ينبغي النظر إلى مفهوم المدفوعات غير القانونية بمعناه العريض ، بما في ذلك المدفوعات المقدمة إلى نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أيضا، كما واجه المشروع الذي قدمته الأمم المتحدة معارضه شديدة من بلدان صناعية أخري حاجت بأنه يعتبر جهدا لتمديد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج حدودها من أجل فرض سيطرتها وهيمنتها، وفي مثل هذا المناخ من الارتياب المتبادل، والذي أججه حالة الحرب الباردة التي كانت ماتزال سائدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

ورغما عن الشكوك التي سادت المنظمة الدولية حول دوافع الولايات المتحدة فإن إعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في يونية ١٩٧٦ بشأن الاستثمار الدولي والمنشآت المتعددة الجنسيات تضمن عبارات بشأن الرشوة الدولية غير أنه لم تحدث متابعة لهذه المبادرة البتة.

وفي نفس تلك الحقبة وبالتوازي مع مبادرة الأمم المتحدة ،قامت لجنة خاصة عينتها غرفة التجارة الدولية بصياغة تقرير عن هذه القضية صدر في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ تضمن "توصيات بشأن مكافحة الابتزاز والرشوة في دوائر الأعمال"، ونظرا إلى الجدل الذي ثار بشأن بعض التوصيات، وفي غياب أي مساندة حكومية ظلت محاولة التنظيم الذاتي مجرد نصوص قانونية مهملة حتى عام ١٩٩٦ عندما تمت الموافقة علي تقرير جديد. (١)

---

(١) تقرير لمارك بيث رئيس فريق العمل المعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (التعاون الدولي لمكافحة الفساد) تقرير مقدم للبنك الدولي ١٩٩٧.منشور على موقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى على الشبكة الدولية www. oecd .com

وحتى وقت قريب العهد كانت البلدان الأوروبية والاسيوية تمانع في الاستجابة للمبادرات المتكررة التي كانت تتقدم بها الولايات المتحدة في المحافل الدولية لمكافحة الرشوة الدولية، فمثلا عندما اقترحت الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩ أن تدرس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إمكانية التوصل إلى اتفاق دولي بشأن المدفوعات غير المشروعة في المعاملات التجارية الدولية، كانت ردود فعل بقية أعضاء المنظمة متحفظة في أفضل الأحوال، وارتأي ممثلو بعض الدول أن اقتراح الولايات المتحدة بمثابة دعوة إلى تكرار ما حدث سنة ١٩٧٧ في الأمم المتحدة، وحذر مندوبون آخرون في الأمم المتحدة بطريقة غير رسمية من أن يكون ثمة جدول أعمال تجاري متخف وراء تحركات الولايات المتحدة. وكان هناك إصرار عام على أن الولايات المتحدة وضعت نفسها في وضع تنافسي غير موات في الأسواق العالمية بإصدارها لقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة.

ولقد تغيرت تلك الاتجاهات وذلك بفضل عملية استمالة نشيطة من خلف الستار وحدوث تحول في تركيز السياسة الخارجية من المواجهة ما بين الشرق والغرب إلى توافق للآراء وتعولم للأسواق. وقد وصلت الدول الأعضاء في المنظمة الآن إلى سياسة مناهضة للرشوة علي الصعيد العالمي.

وقد كان عام ١٩٩٤ عاما فارقا في مناهضة الرشوة ومكافحتها، حيث كان هو بداية الجهود الحقيقية للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مكافحة الرشوة ومن بينها المنظمات الدولية كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات الدولية الأخري من بينها مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية، علاوة على المؤسسات المقرضة للنقود مثل البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية كمنظمة الشفافية الدولية، والتي تؤمن بأن حقوق الإنسان في مكافحة الفساد هي حقوق عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة، مثل الحق في التنمية تماماً الذي يحق بموجبه

لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام فيها والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان، وتؤكد هذه المنظمة على أن للشركات عابرة الجنسية وغيرها من مؤسسات الأعمال يجب ان تعمل على بذل كل جهد ممكن لكي تقدم قواعد قانونية وتجاريه واضحه وملزمة في مجالات اعمالها المختلفه وتصبح هذه القواعد معروفة ومحترمة على نطاق عام ، لأن ذلك سوف يعمل على تحقيق الاستقرار والشفافية في العلاقات الاقتصادية الدولية [١]

وسوف نبدأ باستعراض دور المنظمات الدولية ثم المنظمات الأقليمية وجهودها في مجال مكافحة الفساد والرشوة، وذلك من خلال استعراض نشاط كل من منظمة مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي، وكذا دور منظمة الدول الأمريكية، ثم نستعرض دور البنك الدولي كوكالة تمويل دولية ودور منظمة الشفافية الدولية كمنظمة غير حكومية ذات نشاط فعال في مواجهة ظاهرة الرشوة الدولية.

وصولا إلى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد فى تاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٣ والتى وقعت عليها ١٤٠ دولة .

و سيكون ذلك من خلال دراسة دور كل منها في مجال مكافحة الرشوة الدولية على النحو التالي :-

المطلب الأول : دور المنظمات الحكومية.

المطلب الثاني : دور المنظمات غير الحكومية.

---

(١) CHERYL W. GRAY AND DANIEL KAUFMANN," Corruption and Development", World Bank, Poverty Reduction and Economic Management Network, ٢٠٠٠. منشور على موقع البنك الدولى على الانترنت

المطلب الأول : دور المنظمات الحكومية

(أ) دور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

رغم أن المناقشات داخل المنظمة حول مقاومة ظاهرة الرشوة الدولية بدأت منذ منتصف السبعينيات، إلا أنها لم تأخذ حيز الجدية إلا في غضون عام ١٩٨٩ حينما طرح المسئولون الأمريكيون في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادرة جديدة لمكافحة رشوة المسئولين الأجانب في المعاملات التجارية، وأخيرا وافق وزراء المنظمة في ربيع عام ١٩٩٤ على توصية رسمية تدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ "تدابير فعالة لردع تقديم الرشوة إلى المسئولين العموميين الأجانب ومنعها ومكافحتها [١] ومن الممكن لمبادرة المنظمة وهي أول التزام أساسي رسمي من قبل البلدان الصناعية أن يحدث تغييرا ثوريا في مقاومة الرشوة [٢]، ففي مبادرة منظمة التعاون والتنمية وقع على الاتفاقية الخاصة بمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في صفقات الأعمال الدولية – ممثلو ٢٩ حكومة من الحكومات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي [٣] وتدعو الاتفاقية كل بلد من هذه البلدان إلى سن قوانين في عام ١٩٩٨ لتجريم الرشوة الخارجية، ويمكن أن يكون لهذه المبادرة تأثير عالمي وذلك أن الشركات التي تقع مقارها في

---

(١) MODY (S.G): ١٩٩٤ ,op ., cit , P. ١٧٢.

(٢ Yannaca- samall, catherine ١٩٩٥, P ١٦-١٧

(٣) فرانك فوجل من منظور عرض الرشوة الدولية مقال بمجلة التمويل والتنمية عدد يونية ١٩٩٨– الطبعة العربية صـ٢٦: ٢٩

البلدان الأعضاء في تلك المنظمة تقوم بالجانب الأكبر من الاستثمار الخارجي المباشر والتعاقدات الرسمية الكبري.

وبالإضافة إلي ذلك، هناك دلائل علي أن بعض حكومات اقتصادات السوق الناشئة الرئيسية ستقوم بإقرار قوانين مماثلة بمجرد وضع اتفاقية تلك المنظمة موضوع التنفيذ، وقد وقعت كل من الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وشيلي وسلوفاكيا جميعا على الاتفاقية في الاحتفال الرسمي للمنظمة في ديسمبر ١٩٩٧.وقد توالى انضمام الدول إلى هذه الاتفاقية وتكللت جهود المنظمة بالنجاح فى تاريخ ٩ ديسمبر ٢٠٠٣ بإعلان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتى أشارت في ديباجتها إلى أهمية اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى عام ١٩٩٧ وعن تمسكها بمبادئها .

والطريقة التي تجري بها مراقبة هذه الاتفاقية وتنفيذها سوف تكون عاملاً حاسماً في نجاحها، ولقد كان الهدف الذي سعي إليه واضعو مشروع الاتفاقية هو إلقاء ضوء قوي علي حقيقة أن مراقبة تنفيذها ستكون جزءاً دائما من عمل المنظمة.

وبالنسبة للمستوي الرسمي ستقوم المنظمة بمطالبة الحكومات بموافاتها بتقارير مستمرة عن المسائل المتعلقة بوضعها موضوع التنفيذ.

وسوف تقوم منظمات المجتمع المدني مثل منظمة الشفافية الدولية بمراقبة التنفيذ وسترغب اعداد متزايدة من الشركات المصممة على الامتثال القانوني في ضمان امتثال منافسيها أيضا للقانون، ووجود ميدان عمل متكافئ أمام التجارة، ولهذا فقد تنضم مجموعات الأعمال الدولية أيضا إلى الجهد المبذول لرصد تنفيذ الاتفاقية.

وقد اعترف مسئولون من بلدان كثيرة شاركوا في إعداد مشروع الاتفاقية بأن المعاهدة الرسمية ليست أفضل أداة للتصدي لكل المسائل المتعلقة بكبح جماح الأنشطة الدولية لدافعي الرشاوى . و في مايو ١٩٩٦ حدد وزراء

المنظمة استراتيجية مبنية على " التعاون غير المتشدد" وذلك يعني في سياق نصوص المنظمة" القانون غير المتشدد" توجيه للعمل من جانب الحكومات الوطنية لتمييزه عن "القانون المتشدد" وهو تعهد ملزم مثل الاتفاقية المقترحة. ورغم أن اتفاقية المنظمة جاءت نتيجة جهود وضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالح اقتصادية خاصة للولايات المتحدة، فإن ذلك لم يكن الفرض الوحيد فكان الفرض الثاني هو إزالة آثار الفساد المعاكسة على الاقتصاد وتنمية الديمقراطية في العالم النامي. (١)

وقد عارضت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى اتفاقية مكافحة الرشوة، وذلك بحجة أن المسئولية الأولية عن سياسة الرشوة تقع على عاتق الدول النامية في الأغلب التي يقبل مسئولوها الرشوة بشكل معتاد وليس على عاتق الشركات الغربية التي قد تعرض تلك الرشاوى، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في أن تجعل قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة يتجاوز حدودها الأقليمية ويمتد قانون الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج حدودها، و ذلك يعود إلى رغبة الولايات المتحدة وسعيها إلى إنفاذ قانون جنائي دولي موحد في كافة أنحاء الدول الأعضاء في المنظمة بما ينتهك سيادة الدول الأعضاء الأخرى.

وقد أضافت ألمانيا كذلك اعتراض أن الاتفاقية تخلط المسائل الضريبية بالاعتبارات الأخلاقية.

وقد ردت الولايات المتحدة الأمريكية علي ذلك أن بوسع الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تشرع ضد الرشوة بالطريقة التي تتفق مع دستور كل منها وثقافتها القانونية، فكانت رغبة الولايات المتحدة هى تجريم ذلك النوع من الرشوة وقد كان لعاصفة

---

(١) كمبرلي أن اليوت المرجع السابق صـ ٣٧٧

الفضائح التي عمت أوروبا وموجة الرشاوى والفساد أثرها الحاسم في الوصول إلى الاتفاقية. (١)

وقد بدأت بلدان عديدة منذ إقرار توصية عام ١٩٩٤ في تنقيح تشريعاتها المحلية ذات الصلة وخاصة المتعلقة بالمعاملة الضريبية للرشاوى وبتجريم رشوة المسئولين الأجانب. وقد اكتشفت الكثير من الدول والمنظمات الدولية أنه يمكن استخدام التشريعات التبعية، مثل القوانين الخاصة بالمنافسة الظالمة أو التآمر من أجل مكافحة رشوة المسئولين الأجانب، فعلى سبيل المثال:

- ❖ أخطرت بريطانيا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأن تشريعها المؤرخ في ١٩٠٦ يغطي رشوة المسئولين الأجانب.
- ❖ قامت هولندا ودول الشمال بالفعل بصياغة تشريع بشأن تجريم رشوة المسئولين العموميين الأجانب.
- ❖ تنظر اليابان في توسيع تشريعها المتعلق بالمنافسة الظالمة ليغطي الرشاوى اليابانية المقدمة إلى مسئولين أجانب خارج اليابان وداخلها على حد سواء.
- ❖ قامت ألمانيا بخطوات لتغليظ التشريع الوطني بشأن الفساد وقد انتهت إلى تحريم الفساد الدولي. (١)
- ❖ كلفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإجراء دراسات متعمقة عن بنود محدده مذكورة في التوصيات وهي:

١-إمكانية خصم الرشاوى من الضرائب.

---

(١) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٥، ١٩٩٦ اجتماع المجلس علي المستوي الوزاري ، نشرة صحفيه للمنظمة ٢١-٢٢ مايو ١٩٩٦

(١) نشرة صحفية للمنظمة ٢١-٢٢ مايو ١٩٩٦

٢-تجريم رشوة المسئولين الأجانب وغسيل أموال الفساد الغير القانونية.

٣-تصحيح قواعد الإمساك بالدفاتر.

٤-إنشاء معيار قياسي بخصوص التوريدات العمومية، علاوة على استخدام سبل الحصول على العقود العامة كدافع أو كجزاء. (٢)

ومبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنموذج للإجراءات الدولية لمناهضة الفساد لها فضيلتان رئيسيتان :

الأولي : أنها تعتمد علي اتفاق سياسي عريض فيما بين الدول بشأن تعديل قوانينها المحلية بدلا من محاولة القيام بالمهمة المضنية المتعلقة بالتوصل إلى إجماع بشأن صياغة اتفاقية أو معاهدة دولية أو بشأن إنشاء وكالة تنظيمية دولية جديدة.

الثانية : أنها تتبع إزاء حل مشكلة الرشوة الدولية نهج محاربة عرض الرشوة بدلا من جانب الطلب. حيث اتضح أن منع الشركات في البلدان الصناعية الجيدة التنظيم من تقديم الرشاوى يعتبر على المدى الطويل مهمة أطيع بكثير من التوصل إلى الإصلاحات القانونية والسياسية الضرورية في العشرات من البلدان النامية التي تقبل فيها الرشاوى بشكل معتاد.

(ب) مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي :

تقوم المنظمات الدولية الإقليمية في أوروبا، ونصف الكرة الغربي بمعالجة قضايا الفساد. وقد بدأت هذه الجهود في اجتماع عقد في فاليتا عاصمة مالطة عام ١٩٩٤، إذا اتفق المشتركون في الإجماع على مسألة صياغة اتفاقية دولية، بشأن الفساد ترمي إلى إيجاد قوانين ملزمة، وتطلب ذلك إصدار توصيات من المؤتمر بشأن التعاون بين الدول المشاركة، وبين

---

(٢) Moody-Stuart george ١٩٩٤, المرجع السابق P. ١٨٣.

المنظمات الدولية وقد شاركت في هذا الإجماع ممثلو دول الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان كمراقبين. وقد كان المؤتمر على مستوي وزراء العدل في الدول الأوروبية .وقد تم تشكيل لجنتين هما CDPC , CDCJ [١] وذلك لوضع الإطار المناسب لتطبيق هذه التوصيات .و تبين من خلال المناقشات مدى الخطورة التي تمثلها ظاهرة الرشوة وذلك من خلال ثلاثة محاور. [٢]

- مناهضة الرشوة والفساد للديمقراطية.
- مناهضتها لحقوق الإنسان.
- إسقاطها السلطة القانونية التي يجب الخضوع لها.

وقد توصلت المناقشات إلى وجود ارتباط خفي بين الرشوة والجريمة المنظمة خاصة في دول أوروبا الوسطى و الشرقية، وتم وضع إطار عام لضمان نجاح الإجراءات لمقاومة الرشوة وخلق ثقافة مناهضة للرشوة [٣]، وأكمل الاتحاد الأوروبي بشكل منفصل في ديسمبر ١٩٩٥ بروتوكولا لاتفاقية حماية المصالح المالية للمجتمعات الأوروبية يلزم البلدان الأعضاء بتجريم فساد المسئولين الأوروبيين وفساد مسئولي الدول الأعضاء الأخري. وتقتصر هذه المبادرة على مكافحة التدليس الجماعي، والنهج ملزم لكن تطبيقه يقتصر على الدول الأعضاء بوصفها أطرافا فيه.

وقد طرحت إيطاليا اتفاقية ذات طابع أكثر عمومية بشأن الفساد الداخلي في الاتحاد الأوروبي أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي في صيف عام ١٩٩٦ [٤] وتم التوقيع عليها عام ١٩٩٩ .

---

(١) CDPC : اللجنة الأوروبية لحل مشاكل الجريمة CDCJ : اللجنة الأوروبية للتعاون القانوني

(٢) Council of europe. Corruption ١٩th conperence in malta , p ١-٤ .

(٣) التقرير السابق صـ٢٠ وما بعدها

(٤) كمبرلي أن اليوت المرجع السابق صـ١٧٨

(ج) منظمة الدول الأمريكية :

وعلي مستوي دول القارة الأمريكية فقد توصلت إلى مبادرة فيما بينها لمناهضة الفساد والرشوة، وقد اتخذت الخطوات الأولي في هذا الصدد في مارس ١٩٩٤ عندما وجه الرئيس كلينتون الدعوة إلى رؤساء دول نصف الكرة الغربي لحضور اجتماع قمة لمناقشة تدعيم الديمقراطية وتوطيدها والنهوض بالنمو الاقتصادي في المنظمة.

وكان القيام بعمل مناهض للفساد أحد الأهداف الأمريكية المهمة من وراء الدعوة إلى هذا الإجماع ،غير أن الرئيس كلينتون تكلم بداءة عن الحاجة إلى أسلوب حكم صحيح في نصف الكرة الغربي دون أن يتطرق صراحة إلي الفساد.

وقد تصدي للدعوة إلى إدراج مبادرة صريحة مناهضة للفساد في جدول إجماع القمة كل من البرتوداهيك نائب رئيس أكوادور الذي كان في ذلك الحين رئيسا للمجلس الاستشاري لمنظمة الشفافية الدولية ، ورافائيل كالديرار رئيس جمهورية فنزويلا الذي عزا الفشل المصرفي والأزمة المالية اللتين أصابتا بلاده عقب تولية منصبه بقليل في عام ١٩٩٣ إلى فساد أسلافه [١].

وفي اجتماع قمة الدول الأمريكية الذي عقد في ديسمبر ١٩٩٤ في ميامي وافق قادة أربعة وثلاثين بلداً من نصف الكرة الغربي (كل بلدانها ما عدا كوبا) على إعلان مبادئ ، وعلى خطة عمل لتدعيم وتوسيع التعاون والتكامل الاقتصادي في المنطقة [٢]

---

(١) مقال لاندريس أو نبهايمر في صحيفة ميامي هيرالد، ٤ ديسمبر ١٩٩٤

(٢) كمبرلي أن اليوت المرجع السابق صـ٢٩٥ .

ويشمل الجزء الذي يعالج تدابير تدعيم الديمقراطية في خطة العمل مبادرة لمكافحة الفساد [٣]، وعلى الرغم من أنه في هذه المبادرة تتعدد الخطوات التي ينبغي أن تنظر البلدان في القيام بمكافحة الرشوة وتحسين أسلوب الحكم، بما في ذلك احتمال القيام بإصلاحات مؤسسية بعيدة المدى .

وقد انصب التركيز الأولى على النص الذي يطالب بأن يستحدث داخل منظمة الدول الأمريكية نهجاً يتبعه نصف الكرة الغربي إزاء أعمال الرشوة والفساد في كل من القطاعين العام والخاص يشمل تسليم الأفراد ومحاكمتهم .

كما طلب القادة من حكومات العالم أن تتخذ وتنفذ تدابير لمكافحة الرشوة في جميع المعاملات المالية والتجارية مع نصف الكرة الغربي .

كما أدرج قادة دول القارة الأمريكية بناء على حث من الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحاً بأن تنشأ منظمة الدول الأمريكية حلقة اتصال مع فريق العمل المعني بالرشوة في المعاملات الدولية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

واعتمدت اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد في ٢٩مارس ١٩٩٦ في كاراكاس وذلك بعد أقل من سنة من اقتراحها .

وقد وقع عليها في كاراكاس ممثلو ٢١ بلداً في جلسة خاصة ووقعت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بحضور الأمين العام للمنظمة في بنما في شهر يونيه التالي، بعد أن قامت وزارة العدل الأمريكية بفحص المعاهدة فحصاً شاملاً .

وتطلب الأحكام الرئيسية للاتفاقية من الممثلين لها أن ينشئوا جزاءات جنائية للرشوة والرشوة عبر الوطنية والإثراء غير المشروع ، وأن يتعاونوا

---

(٣) من منظور عرض الرشوة الدولية ، مقال لفرانك فوجل صـ ٢٩

مع بعضهم البعض في التحقيق في الأفعال المعرفة في الاتفاقية على أنها فاسدة وملاحقتها قضائياً، وذلك من خلال تسليم المتهمين والمساعدة في استرجاع الممتلكات أو الثروات المحتازه بشكل غير مشروع . كما تنهي الاتفاقية عن استخدام قوانين السرية المصرفية كأساس للامتناع عن التعاون في التحقيقات التي تجرى بشأن الفساد .

ويتمثل الحكم الرئيسي للاتفاقية من وجهة نظر الولايات المتحدة في المادة الثامنة التي تجرم فعلياً قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة بواسطة مطالبة الدول الأطراف في الاتفاقية بأن تجرم رشوة المسئولين العموميين الأجانب .

وتطلب المادة التاسعةمن كل دولة عضو أن تقرر بمقتضى قوانينها أن أي زيادة مهمة في الأصول المملوكة للمسئول الحكومي لا يستطيع أن يفسرها بشكل معقول في إطار مكاسبه القانونية خلال أدائه لمهام وظيفية تعد جريمة، ورغم أهمية هذه المادة فقد استغرقت مداولات شاقة حتى تُعتمد وذلك بالنسبة لكافة الدول حتى الولايات المتحدة صاحبة الاقتراح. [1]

ولذلك ينصب التركيز في الاتفاقية على الجزاءات الجنائية وتنفيذها ورغم أن نطاق الدور الدولي محدود ، فإن الإصلاحات المحلية والمؤسسية التي يستلزمها الأمر تعالج مع ذلك في الاتفاقية بشكل ضعيف إلى حد ما .

وتشير المادة الثالثة في الاتفاقية إلى " التدابير الوقائية " التي توافق الدول الأعضاء على النظر فيها في إطار نظمها المؤسسية . وتشمل تلك التدابير معايير لسلوك المسئولين العموميين وآليات لإنفاذ تلك المعايير ، وتدعيم الإجراءات الحكومية في مجالات الاستخدام والتوريدات الحكومية وتحصيل الضرائب .

---

(١) اتفاقية الدول الأمريكية اليوت (١٩٩٦)

كما يوافق الموقعون على الاتفاقية على النظر في حماية المبلغ من الأخطار، وإنشاء هيئات إشرافية بغية تنفيذ الآليات الحديثة لمنع الأفعال الفاسدة وكشفها والمعاقبة عليها واستئصالها

وتشير المادة الثالثة إلى الحاجة إلى آليات لتشجيع مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وإلى دراسة القيام بتدابير وقائية أخرى تأخذ في حسبانها العلاقة بين التعويض المنصف والاستقامة في الخدمة العامة . وهذه الإصلاحات المحلية لها أهمية حاسمة إذا ما أريد للاتفاقية أن تكون أداة فعالة لمناهضة الرشوة والفساد .

وبنهاية عام ١٩٩٦ لم يكن قد صدق على اتفاقية البلدان الأمريكية سوى عدد من البلدان يعد على أصابع اليد الواحدة ،وهذا ما لمح إليه سيزار خافيريا الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية حيث إنه لم يتقدم بصكوك التصديق سوى بوليفيا وبارجواي .

وتعتبر اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد أول وثيقة من نوعها حيث تقنن التدابير المناهضة للفساد في معاهدة اشتركت فيها بلدان متقدمة ونامية على حد سواء في التوصل إليها ، بيد أنه إذا ما أريد تفعيل هذه الاتفاقية فيجب على الولايات المتحدة التصديق عليها وعلى الدول الأعضاء في الاتفاقية المسارعة في تنفيذ الإصلاحات الداخلية التي نصت عليها الاتفاقية [٢].

ولكن ما يعيب هذه الاتفاقية هو هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على كافة التدابير المتخذه لمنع الأعمال الفاسدة دون دور للدول الاعضاء في الاتفاقية ،حيث إن قوانين هذه الدول وظروفها لا تتناسب مع أعمال الاتفاقية، وأن تنفيذ هذه الاتفاقية يعتمد على اصطلاحات محلية لن تستطيع هذه الدول

---

(٢) كلمة لسيزار خافيريا الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية اليوت ، المرجع السابق .

تنفيذها بالسرعة الكافية لتفعيل الاتفاقية، فتظل هذه الاتفاقية مجـرد محاولـة أمريكية لفرض معايير أخلاقية لا تتناسب وظروف دول القارة الأخرى.

(د) اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد

لقد كانت هذه الاتفاقية والتى ولدت فى ٩ ديـسمبر ٢٠٠٣بمـشاركة ١٤٠ دولة بمثابة تتويج للجهود الدولية لمكافحة الفساد، حيث قضت بإنـشاء تحالف دولى لمكافحة الفساد وإلزام الدول الاعضاء بإصدار تشريعات وطنية لمنع الفساد، باعتبار أن الوقاية خير من العلاج وكذلك عدم التخاذل في معاقبة الفاسدين باعتبارهم مرتكبى جرائم واغتيال جماعى لحاضر ومستقبل الشعوب .

وتتميز هذه الاتفاقية بكونها أول جهد عالمى موحد لمقاومـة الفـساد حيث تتكون هذه الاتفاقية من (٧١) مادة ، وقد إشتملت هـذه الاتفاقيـة فـي ديباجتها على :-[١]

- الفساد لم يعد شأناً محلياً بل هو ظاهرة فوق وطنية(عالمية) تمـس كـل المجتمعات والاقتصادات ، مما يجعل التعاون الدولى على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً .
- اتباع نهج شامل ومتعدد الجوانب هو أمر لازم لمنـع الفـساد ومكافحتـه بصورة فعالة.
- وأن توافر المساعدة التقنية يمكن أن يؤدى دوراً هاماً ، بما في ذلك عـن طريق تدعيم الطاقة وبناء المؤسسات في تعزيز قدرة الـدول علـى منـع الفساد ومكافحته بصورة فعالة .

---

[١] اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد نص الاتفاقية في موقع .www membres.iycos.fr/adrare.com على الشبكة الدولية للأنترنت

- وما يميز هذه الاتفاقية أنها ذكرت جميع أعمال المنظمات الدولية والأقليمية الأخرى في هذا الميدان، حيث نصت في ديباجتها على أنها إذ تستذكر الأعمال التى انطلقت بها المنظمات الدولية والاقليمية الأخرى في هذا الميدان، بما في ذلك أنشطة مجلس أوربا والاتحاد الأوربى والاتحاد الافريقى ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ومنظمة الدول الأمريكية ومجلس التعاون الجمركى (المعروف أيضا باسم المنظمة العالمية للجمارك) وجامعة الدول العربية .
- وكذلك أعربت عن تقديرها لجميع اتفاقيات مكافحة الفساد التى سبقتها، حيث نصت على أن " وإذ تحيط علماً مع التقدير بالصكوك المتعددة الاطراف على منع الفساد ومكافحته بما فيها اتفاقية البلدان الامريكية لمكافحة الفساد والتى اعتمدتها منظمة الدول الامريكية فى ٢٩ آذار / مارس ١٩٩٦ ....."

وأشارت أيضاً إلى اتفاقية مكافحة الفساد بين موظفى الجماعة الاوربية والتى اعتمدها مجلس الاتحاد الاوربى في مايو ١٩٩٧ .

وكذلك اتفاقية القانون الجنائى بشأن الفساد والمعتمدة في يناير ١٩٩٩ وكذلك اتفاقية الاتحاد الافريقى لمنع الفساد ومحاربته والتى اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقى في ١٢ يوليه ٢٠٠٣ .

وقد أوردت المادة الاولى من هذه الاتفاقية بيان أغراضها وهى [١]

أ. ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح.

ب. ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولى والمساعدة التقنية فى مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات.

---

[١] نص اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد منصوص عليه فى موقع .www membres. Iycos.fr/adrare.com على الشبكة الدولية للأنترنت

ج. تعزيز النزاهة والمساءلة والادارة السليمة للشئون العمومية والممتلكات العمومية.

وقد قامت الاتفاقية بوضع تعريف شامل للموظف العمومى

١) هو أى شخص يشغل منصباً تشريعياً أو تنفيذياً أو إدارياً أو قضائياً لدى دولة طرف سواء أكان معيناً أم منتخباً ، دائما أم مؤقتاً ، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر ، بصرف النظر عن أقدمية ذلك الشخص .

٢) أى شخص آخر يؤدى وظيفة عمومية ، بما في ذلك لصالح جهاز عمومى أو منشأة عمومية ، أو يقدم خدمة عمومية ، حسب التعريف الوارد فى القانون الداخلى للدولة الطرف وحسب ما هو مطبق في المجال القانونى ذى الصلة لدى تلك الدولة الطرف .

٣) أى شخص أخر معرف بأنه " موظف عام " في القانون الداخلى للدولة الطرف

– وكذلك عرفت هذه الاتفاقية الموظف العام الأجنبى وهو أى شخص يشغل منصباً تشريعياً أو لصالح بلد أجنبى ، بما في ذلك لصالح جهاز عام أو منشأة عامة .

– وعرفت الاتفاقية موظف المؤسسة الدولية العمومية بأنه " مستخدم مدنى دولى أو أى شخص تأذن له مؤسسة من هذا القبيل بأن يتعرف نيابة عنها .

ويعتبر ذلك جهدا كبيراً للأمم المتحدة في مجال مكافحة الفساد والرشوة الدولية إذ إن أغلب جرائم الرشوة والرشوة الدولية التى يفلت مرتكبيها كانت نتيجة لعدم وجود مفاهيم دولية ثابتة لجريمة الرشوة أو مرتكبها على المستوى الدولى، وهو ما تغلبت عليه هذه الاتفاقية حيث تبنت وضع تعريفات ومفاهيم ثابتة لكل أدوات الفساد ومكافحته حتى تخلق نوعاً من الالتزام بين الدول الموقعة على الاتفاقيه .

وقد اشتملت بنود الاتفاقية وعددها (٧١) بند على كافة سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية، وكذلك حددت الاتفاقية هيئات مكافحة الفساد الوقائية على المستوى الدولى بل ووضعت الاتفاقية نظام للإبلاغ يتم إبلاغ الامين العام للأمم المتحدة فيه باسم السلطة أو السلطات التى يمكن أن تساعد الدول الاطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد.

– ويحسب لهذه الاتفاقية أنها قننت مدونات السلوك الفعالة التى يجب أن يلتزم بها الموظفون العموميون، حيث حددت مادتها الثامنة مدونات قواعد سلوك الموظفين العمومين في سابقة تعد أول مبادرة عالمية من نوعها لمكافحة فساد الموظف العام بصورة فعالة وعمومية على مستوى كافة الدول الأعضاء فى الاتفاقية .

– وتتميز هذه الاتفاقية عن غيرها من محاولات المنظمات الدولية المختلفة لمنع الرشوة والفساد بأنها وضعت آليات محددة لكل من القطاع العام والخاص لتجنب الرشوة وحددت تدابير معينة لكل منهما لتعزيز الشفافية ومنع الرشوة .

– وتتميز الاتفاقية باشتمالها على قواعد محددة ملزمة للدول الأعضاء بالنسبة لملاحقة مرتكبى جريمة الرشوة ومقاضاتهم نصت عليها المادة (٣٠) من الاتفاقية، بل ونصت فى مادتها (٣٢) على حماية الشهود والخبراء في جرائم الفساد وكذلك اشتملت مادتها (٤٤) على قواعد تسليم المجرمين في جرائم الرشوة التى يكون لها أثر على المستوى الدولى .

ونرى أن هذه الاتفاقية هى أول جهد دولى عام وموحد لتطبيق مكافحة الفساد على المستوى الدولى، حيث إن هذه الاتفاقية قد اشتملت على كافة التعاريف المحددة لجريمة الرشوة والفساد على المستوى المحلى والدولى، بل وتعتبر أول اتفاقية تشتمل على تدابير محدده في الجزاءات لملاحقة مرتكبى الرشوة ومقاضاتهم بل وتسليم المجرمين الذين يفرون بفعلتهم بعد قيامهم بجريمة الرشوة، وتتميز هذه الاتفاقية بأنها اشتملت على أكبر تجمع دولى لمكافحة

الرشوة والفساد حيث بلغ عدد الدول الموقعة عليها فى ٩ /١٢/ ٢٠٠٣ عـــدد مائة وأربعين دولة من بينهم مصر والتى دخلت الاتفاقية بالنسبة لهـــا حيـــز التنفيذ بعد التصديق عليها عام ٢٠٠٥ .

– وأن هذه الاتفاقية تتميز بشمولها جميع الجهود الدولية السابقة لها في مجال مكافحة الفساد حيث أعلنت في ديباجتها عن احترامها لكافة الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والرشوة وكذلك جهود جميع المنظمات الدولية في هذا المجال .

وأن أهمية هذه الاتفاقية وغيرها من اتفاقيات مكافحة الرشوة والفـــساد علـــى المستوى الدولى لا تمثل وسيلة لمكافحة الفساد الدولى إلا بالتعاون الوثيق بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية لمكافحة الرشوة الدولية. فالمواثيق أو المعاهدات التى تتم بين الدول ليست هى أساس منع الجريمة، بل الجدية فـــي تطبيق قوانين منع الرشوة الدولية. ولا تصبح هذه المعاهدات فعالة إلا بوجود نظام فعال في كل دولة لمحاسبة المرتشين والفاسدين سواء داخل الدولة أو من يشتركون من مواطنيها بتخريب اقتصايات دول أخرى حتى يتم القضاء علـــى جريمة الرشوة بآثارها السلبية على كافة الأصعدة سواء المحلية أو الدولية .

المطلب الثاني : دور المنظمات غير الحكومية

إن الكشف عن الفساد والرشوة يحتاج إلى تكاتف الكثير من الجهود لمحاصرة الرشوة وذلك ليس على مستوى الحكومات فقط، ولكن على كافة المستويات والأصعدة حيث إنه على مدى العقد الماضي الذي عانى خلاله كل بلد من البلدان الصناعية الرئيسية من فضائح الرشوة المحلية، وكذلك على مستوى البلدان النامية، وكل ذلك أوجد معارضة متنامية للرشوة والفساد، وخاصة على مستوى المسئولين الحكوميين الشرفاء، ولذلك نشأت منظمة الشفافية الدولية كمنظمة غير حكومية مقرها برلين أنشئت في عام ١٩٩٣ لمكافحة الفساد الدولي وفي أقل من أربع سنوات أقامت المنظمة شبكة تضم أكثر من ستين فرعاً وطنياً في كافة أنحاء العالم [١]، وقد قام بإنشاء هذه المنظمة مجموعة من المسئولين التنفيذيين السابقين في البنك الدولي تتبنى بشكل فضفاض نموذج مفهوم منظمة العفو الدولية، ومكرسة لمكافحة الفساد والترويج لاتباع درجة متزايدة من الشفافية في معاملات دوائر الأعمال والمعاملات المالية على الصعيد العالمي [٢]. و عملت هذه المنظمة التي كانت نشيطة وفعالة بشكل ملحوظ في السنوات القليلة التي انقضت منذ إنشائها على إلقاء الضوء على مشكلة الرشوة خارج البلاد .

وكذلك اكتسبت المنظمة سمعة طيبة كشريك يعول عليه إذ تتولي القيام بدور ضروري في تسهيل الاتصال ما بين المنظمات الدولية والحكومات

---

(١) مقال لفرانك فوجل من منظور عرض الرشوة الدولية ، مجلة التمويل والتنمية ، المرجع السابق ص٢٧

(٢)Cameron's Macleans " Dreaming of a world without corruption ", (٨ April ١٩٩٦) p ٣٦ : ٣٧ .

ودوائر الأعمال. ومن بين أفكارها أصالة خلق "جزر النزاهة" التي يدعي فيها جميع المشتركين في مجال ما أو سوق معين أو حتى مشروع كبير (مسئولون وأفراد من غير المسئولين) لكي يعلنوا بصفة رسمية أنهم لن ينغمسوا في ممارسات فاسدة.

وقد اقترحت منظمة الشفافية الدولية كذلك أن يقوم البنك الدولي بالتشجيع على استخدام مدونات سلوك الشركات بواسطة جعل استخدام الشركات هذه المدونات شرطا للدخول في عطاءات في المشاريع الممولة منه [1]، بيد أن البعض في البنك الدولي قاوم هذا الاقتراح لأنه قد يقلل من التنافس (لأنه لا توجد مدونات في الوقت الراهن إلا لدي شركات قليلة خارج الولايات المتحدة) ومن شأن ذلك أن يزيد الأعمال الورقية والتعقيدات الروتينية التي تعتبر هائلة بالفعل.

كما حاج الذين يعارضون هذا الاقتراح داخل البنك بأن المنافع التي سوف تعود علي الدول المنفذة للاقتراح قد تكون قليلة بسبب الصعوبات التي تواجه التطبيق الفعلي للمدونات المستحدثة في ظل سيطرة الفساد .

وقد أ سهمت الشكاوى المقدمة من منظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية إلى البنك الدولي في إعادة تقييم عملية استعراض المشاريع واعتماد القروض. وقد اقترح الدكتور بيتر ايجن رئيس منظمة الشفافية الدولية أن تقوم منظمة التجارة العالمية بمراقبة ومتابعة العمل الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد وأن تقوم بتشكيل تحالف ثلاثي ضد الفساد يشمل البنك الدولي وصندوق النقد

---

(١) مقال لفريتزف هايمان مستشار المجلس العام لشركة جنرال الكتريك وهو عضو مؤسس في منظمة الشفافية الدولية ورئيس فرعها في الولايات المتحدة مقال بعنوان مكافحة الفساد الدولي دور مجتمع الأعمال مشار إليه في كتاب الفساد والاقتصاد العالمي المرجع السابق صـ٢٠١

الدولي. ويمكن أن تنشئ هذه المنظمات الثلاث مجموعة عمل خاصة رفيعة المستوي لهذا الغرض ومن المحتمل كما بين الدكتور ايجن أن يشترك في مجموعة العمل هذه ممثلون عن كل من القطاع الخاص عن طريق الغرفة الدولية للتجارة. (٢)

والآمال معقودة على هذه المبادرات وعلى فاعلية ترتيب التدخلات لمكافحة الرشوة الدولية، ولعل أهم جهود منظمة الشفافية الدولية في مجال مكافحة الرشوة الدولية هو ما قامت به من وضع برنامج يسمي (جزر النزاهة)، وهو يتعلق بالعقود المستقلة لمشتريات عامة رئيسية من السلع والخدمات، حيث يمكن لحكومة قومية أن تنشئ جزيرة واحدة أو العديد من جزر النزاهة، وستمثل كل جزيرة بمفردها عقدا واحدا أو مجموعة من العقود في قطاع اقتصادي واحد، حيث سيتم إزالة الممارسات الفاسدة من الصفقات التي تركز عليها الآن اتفاقية في إطار ميثاق النزاهة لمنظمة الشفافية الدولية، الأمر الذي سيجبر مقدمي العطاءات أن يتعهدوا علنا (ذلك مع تعهدات موقعة من كبار مسئولي الشركات) بألا يستخدموا الرشاوى في العقد المعني أو العقود المعنية في حين توقع الحكومة المضيفة على وثائق تتعهد فيها بأنها ستكفل الشفافية الكاملة من جانب موظفيها في عمليات تقديم العطاءات وإرساءات العقود، ومن المرجح في حالات كثيرة أن تقوم بتمويل المشتريات هيئات تنموية ثنائية متعددة الأطراف، وستتعهد هذه الهيئات أيضا بأن تبذل قصارى جهودها لضمان أن تكون عملية الشراء نظيفة تماما. (١)

وقد جرت مناقشات واسعة النطاق مع عدد من الحكومات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء بشأن إمكانية تنفيذ جزر النزاهة، وقد

---

(٢) مشار إليه في مقال لفرانك فوجل من منظور عرض الرشوة الدولية المرجع السابق صـ٢٩

(١) فرانك فوجل من منظور عرض الرشوة الدولية المرجع السابق ، صـ٢٩

حظيت هذه المناقشات بموافقة قيادة الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا ورئيس البنك الدولي.

وأصبح هناك جيش دولي متنام من متطوعي المجتمع المدني، ولعل أهم جهود منظمة الشفافية الدولية هي برنامج جزر النزاهة، والذي يستخدم قانون محاربة الرشوة في العقود العامة الرئيسية، حيث يجب على الشركات التي ترغب في التعاقد على أعمال في دول يوجد بها اتفاق لمحاربة الرشوة في عقود القطاع العام أن توقع خطاب ملزم لها ويجب أن يحتوي الإقرار على الأحكام الأساسية التالية[٢] :

إن الشركة لن تقدم أو تمنح رشاوى أو أي نوع من أنواع المزايا لأي مسئول عام له ارتباط بالمناقصة المعروضة .

لن تسمح لأي أحد سواء كان موظفاً أو وكيلاً مستقلاً بأن يفعل ذلك نيابة عنها .

ستكشف بالكامل في العرض المقدم منها عن المستفيدين من المصروفات المتعلقة بالعرض، وتعنى بالمستفيدين أي أشخاص غير العاملين بالشركة، ولكن في نفس الوقت ستقدم كشف بالمصروفات الإضافية التي تم صرفها كمكافآت للعاملين .

ستتعهد بإصدار تعليمات إلى جميع العاملين بها وإلى الوكلاء بها وإلى أي ممثلين آخرين لها في دولة ... لتوجيههم في جميع الأوقات للالتزام بقوانينها وخاصة عدم تقديم أو صرف أي رشاوى أو أي مزايا أخرى تتضمن الفساد إلى المسئولين سواء كان ذلك بشكل مباشر وغير مباشر[١].

---

(٢)جورج مودي ستوارت ، مقال بعنوان تكلفة الفساد ، منشور على شبكة الإنترنت الدولية في موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة صـ١١ www.CIPC.Egypt.com .

(١)موقع منظمة الشفافية على شبكة الإنترنت الدولية www.Transparency.com

وقد يعترض البعض على آلية " جزر النزاهة " وعلى أساس أن الأطراف المعنية لا تفعل ما هو أكثر من الوعد بالقيام بما يفترض أنهم قائمين به فعلاً وهو عدم تقديم الرشاوى أو قبولها . غير أن هناك شواهد بأن جميع الأطراف تنظر بجدية إلى الالتزام المكتوب بمحاربة الرشاوى في مشروع معين أكثر من جديتها بالنسبة للوعود الشاملة(٢).

وقد زادت أهمية دور منظمة الشفافية الدولية بعد إصدارها التقرير السنوى للفساد على مستوى العالم، وقد تعزز هذا الدور بعد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ حيث يصدر عن المنظمة تقرير يتناول كل عام قطاع من القطاعات المسئولة عن ظاهرة الفساد العالمى، وكذلك ترتيب الدول على مؤشر الفساد (CPI) وبالنسبة لمصر نجد أن مؤشر الفساد عام ٢٠٠٥ هو ٣،٤ ويضعها ذلك فى المرتبة السبعين بين ١٤٠ دولة شملها البحث وقد تحسن ذلك في العشر سنوات الماضية حيث كانت فى عام ١٩٩٦ النسبة ٢،٨ درجة .

أما بالنسبة لعام ٢٠٠٧ فقد جاءت الدانمرك أول الدول بالنسبة للشفافية يليها فنلندا ثم نيوزيلندا ثم سنغافورة ، السويد ، ايسلندا ، هولندا ، سويسرا ، كندا ثم النرويج بينما أشار التقرير الى العشر دول التى تحتل ذيل القائمة وهى زامبيا ، ليبيا ، بورندى ، هندوراس ، ايران ، نيبال ، الفلبين ، اليمن ، الكاميرون ، اثيوبيا وقد ظلت مصر في ذات ترتيبها بين ١٣٩ دولة شملهم البحث .

وقد تناولت تقارير منظمة الشفافية الدولية فى الأعوام السابقة الفساد في قطاعات الصحة والتعمير، بينما انتقى تقرير عام ٢٠٠٧ ظاهرة الفساد القضائى بمراحله المختلفة مروراً بالنيابة حتى منصة القضاء باعتبارها خطراً

---

(٢)جورج مودي ستورات ، مقال تكلفة الفساد (المرجع السابق) صـ١٢ وما بعدها.

داهماً يعصف بالسلام الاجتماعى ويهـدد النمـو الاقتـصادى والاسـتثمار، وبالأخص في الدول النامية التى يباع فيها حقوق الفقراء والـضعفاء لـصالح أصحاب النفوذ و الاثرياء الذين يملكون شراء ضمائر القـضاة فـى سـوق الرشوة . إسوة بالمثل الشعبى الكينى " لماذا تستعين بمحام عندما يمكنك رشوة القاضى " ، والقضاة يقبلون الرشاوى عادة مقابل اسـتخدام صـلاحيتهم فـي إبطاء أو تعجيل النظر في القضايا أو قبول أو رفض الاسـتئناف أو الحكـم المغرض، وقد ألقى التقرير الضوء على بعض البلاد التـى انتـشرت فيهـا ظاهرة رشوة القضاة، وذكر على سبيل المثال منها روسيا والارجنتين .[١]

وقد أورد تقرير منظمة الشفافية الدولية أسباب الفساد القضائى والتـى تتمثل في تدخل السلطة التنفيذية فى عمل واختصاصات الهيئة القضائية بهدف إخضاعها وتسييس أعمالها مما يهدد استقلال القضاء وإرهاب العاملين تحـت وطأة الخوف من العزل أو النقل أو البطش أو بـأى إسـلوب مـن أسـاليب ووسائل إساءة السلطة التنفيذية لصلاحيتها ضد القضاة ، وأورد التقرير أسباباً أخرى للفساد القضائى وهى تتعلق بالواسطة والمحسوبية والمحاباة في اختيار أعضاء السلك القضائى بصرف النظر عن الكفاءة والملائمة لشروط المهنة ، وكذلك تواضع المزايا التى يتمتع بها العاملون في الجهاز القضائى من منـاخ العمل حتى تدنى الرواتب مما يعرضهم لإغراءات الرشوة ، ويضاف لأسباب الفساد القضائى عدم إتاحة الفرصة للمجتمع المدنى وأجهزة الاعلام في رصد ومراقبة السلوك القضائى أثناء تناول القضايا في مراحلها المختلفة حتى ساحة المحكمة .

وقد تناول التقرير كيفية مكافحة الفساد القضائى بتوصـيات متعـددة يتصدرها ضرورة استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية وتوفير حصانة حقيقية

---

[١] تقرير منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٧ منشور على موقع المنظمةعلى الشبكة الدولية www. Transparency.com

لأعضاء السلك القضائى مع تحسين أوضاعهم المهنية والمالية بعد التدقيق فى معايير اختيارهم واستحداث آلية لمحاسبتهم فيما يخالف آداب المهنة بمشاركة المجتمع المدنى ، وكذلك وجوب توافر الشفافية في أعمال السلطة القضائية من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بمشروعات ومقترحات تعديل القوانين والتشريعات وإجراءات التقاضى في المحاكم والاعلان عن الوظائف الشاغرة بالسلك القضائى ، ويركز التقرير أيضاً على أهمية دور المجتمع المدنى في مكافحة الفساد القضائى بكشف أى قصور فى الهيئة القضائية ودعم وحماية استقلال القضاء من نفوذ السلطة التنفيذية والتشريعية .

ومن هنا نجد أن منظمة الشفافية الدولية أصبحت هى المنظمة الأكبر دوراً سواء في المنظمات الحكومية أو الغير حكومية بالنسبة لمقاومة الفساد .

ونري أن منظمة الشفافية الدولية رغم كونها منظمة غير حكومية كانت هى صاحبة الجهد الأكبر والحقيقى في مقاومة الفساد على مستوى العالم، فالمنظمة تقوم سنوياً باختيار أحد عناصر الفسادعلى المستوى العالمى، وتتناوله بالتحليل وتضع الحلول لمقاومة ظاهرة الفساد، حيث توالت تقاريرها المقاومة للفساد في مختلف القطاعات مثل الصحة والتعمير والفساد السياسى والقضائى، وتعتبر هذه التقارير بمثابة مرصد لمكافحة الرشوة والفساد وتحديد أوجه الفساد وكيفية مقاومتها، بل وتقدم حلولاً عملية لمقاومة الفساد والرشوة على مستوى العالم .

وأن منظمة الشفافية الدولية هى صاحبة ابتكار فكرة مؤشر الفساد والذى ترتب فيه دول العالم بالنسبة للشفافية في المعاملات ويكون تقرير منظمة الشفافية الدولية والذى يعرض على الدول الثمانى الكبرى حيث تتخذ إجراءات في تخفيض المساعدات للدول ذات التصنيف المنخفض على مستوى مؤشر الفساد (CPI) الخاص بمنظمة الشفافية الدولية.

وبذلك تكون منظمة الشفافية الدولية هى أكبر المنظمـــات الحكوميـــة وغيـــر الحكومية في مجال التعامل مع الفساد والرشوة ،فلم يقتصر دورها على رصد الظاهرة فقط بل وضع حلول عملية لكل مشكلة ومحاولة توحيد الجهود الدولية لمقاومة هذه الظاهرة .

الخاتمة

وهكذا نجد أن جريمة الرشوة والفساد تعد من أهم الجرائم الاقتصادية التى تؤثر على اقتصاد الدول

بصفة عامة بل وتؤدى في بعض الأحيان إلى الانهيار الاقتصادى لبعض الدول وافلاسها ويصل تأثيرها إلى كافة نواحى الحياة الاقتصادية للدولة وأن هذه الظاهرة لاتقتصر على دول معينة فهى موجودة في كافة الاقتصاديات سواء الغنية أو متوسطة النمو أو النامية على حد سواء ولا يمكن مقاومتها إلا بالتعاون الكامل على مستوى كافة الدول ويكون هذا التعاون من خلال تحديد نوعية وكيفية مشاركة الشركات الدولية في الحياة الاقتصادية للدول وتنظيم هذا الدور تقنينه لعدم السماح للفساد في التغلغل في صفقات الشركات الدولية الكبرى وخاصة مع الدول النامية .

ولمقاومة الفساد والرشوة تعاونت دول العالم من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية لمكافحة الفساد حيث عرضنا دور كلا منها حتى الوصول إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ مما يعنى اعتراف دولى بوجوب مقاومة هذه الجريمة المنظمة وضرورة مقاومتها على المستوى العالمى ونرى أن هذه الاتفاقيه هى أول جهد دولى عام وموحد لتطبيق مكافحة الفساد والرشوة على المستوى الدولى حيث اشتملت على تدابير محددة في الجزاءات وملاحقة مرتكبى الرشوة ومقاضاتهم بل وتسليم المجرمين الذين يفرون بفعلتهم بعد قيام جريمة الرشوة و رغم وجود مثل هذه المعاهدة وغيرها إلا أن العامل الفعال للقضاء على هذه الجريمة هو الجدية في تطبيق قوانين مكافحة الرشوة الدولية وهى التى تصنع الفارق في محاربة جريمة الرشوة لخطورة هذه الجريمة لأثارها السلبية على كافة الأصعدة وإن هذه الاتفاقية وحدها لا تكفى لمقاومة الفساد بل أن الفساد والرشوة جريمة يصعب

السيطرة عليها بالاتفاقيات والمعاهدات وحدها بل يتطلـــب ضـــرورة وجـــود أنظمة دولية فعالة للتعاون بين دول العالم المختلفة وألا تنظر الدول الكبـــري للدول النامية على أنها مسرح لعمليات الرشوة الدولية التى ترفض وجودهـــا داخل أنظمتها الاقتصادية .

المراجع

أولاً باللغة العربية :

(١) أحمد انور الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر مصر العربية للطباعة والنشر طبعة٢٠٠١

(٢) اليكساندرا إيه. ريج "أدوات القطاع الخاص للالتزام بمكافحة الفساد" منشور على موقع منتدى الحرية الاقتصادية المصري www.cipc-egypt.org .

(٣) تقرير البنك الدولي "الحكومة والتنمية" (١٩٩٢).

(٤) تقرير البنك الدولي للتنمية "الدولة في عالم متغير" نيويورك مطبعة جامعة أكسفورد١٩٩٧.

(٥) تقرير البنك الدولي "الحكومة خبرة البنك الدولي" (١٩٩٤).

(٦) جورج مودى ستيوارت "تكلفة الفساد"، منشور على شبكة الإنترنت الدولية فى موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة www.cipc-egypt.org٢٠٠٢ .

(٧) د/ عبد الملك عودة"قضايا الفساد في جنوب أفريقيا "مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/١١/٧.

(٨) فرانك فوجل "من منظور غرض الرشوة الدولية" مجلة التمويل والتنمية ، عدد يونيو ١٩٩٨.

(٩) كمبرلى أن أليوت " الفساد و الاقتصاد العالمي " ترجمة محمد جمال إمام مركز الأهرام للترجمة و النشر القاهرة ٢٠٠٠.

(١٠) مارك ماكورد مقال منشور على شبكة الإنترنت بعنوان"في مواجهة الفساد "موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة www.cipc-egypt.org

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

١- **Cheryl W. Gray and Daniel Kaufmann, "Corruption and development", World Bank, Poverty Reduction and Economic Management Network, ٢٠٠٠.**

٢- **Council of Europe, Corruption ١٩th conference in Malta.٢٠٠٠.**

٣- **Folger, R., "Rethinking equity theory: A referent cognitions model", In: Justice in Social relations, eds. H. W. Bierhoff R. L. Cohen, and J. Greenberg, New York, Plenum, ١٩٨٦.**

٤- **Griffeth, R.W., and others, "Equity theory and Interpersonal attraction", Journal of Applied Psychology, Vol. ٧٤, ١٩٨٩.**

٥- **Mbaku, J. M, "Bureaucratic Corruption and Policy reform in Africa", Journal of Social, Political and economic studies, Vol. ١٩, No. ٢, ١٩٩٤.**

٦- **Mc Mullan, M, "The Corruption", The Sociological Review", Vol. ٩, No. ٢, ١٩٩١.**

ثالثا : مواقع الشبكة الإلكترونية

http://www.transparency.de.

www.worldbank.com .

www.cipc-egypt.org .

http://www.cesj.org/thirdway/economicjustice-defined.htm.

www.oecd.com.

www.members.iycos.fr/adrare.com .

محتويات البحث

مقدمة	١
المبحث الأول: دور الشركات عابرة الجنسية	٢
المطلب الأول : دور الشركات عابرة الجنسيات في انتشار ظاهرة الرشوة والفساد الاقتصادي	٤
المطلب الثاني : دور الشركات عابرة الجنسية في مكافحة الرشوة	١٦
المبحث الثاني: دور المنظمات الدولية	٤٢
المطلب الأول : دور المنظمات الحكومية	٤٦
المطلب الثاني : دور المنظمات غير الحكومية	٥٩
الخاتمة	٦٥
قائمة المراجع	٦٦